الفصل الثالث

الإنسان

نشأته:

- من مواليد 19 نوفمبر 1954 بحي الجمالية بالقاهرة .
- الوالد هو السيد/ سعيد حسين خليل السيسي صاحب محلات بازار ، والأم هي السيدة / سعاد إبراهيم محمد .
- ترجع أصول العائلة إلى محافظة المنوفية
- متزوج من السيدة / انتصار عامر ولديه ثلاثة أولاد وهم محمود ومصطفى وحسن وابنه هي آية .

التأهيل العسكري :

- بدأ حياته العسكرية عام 1970 كطالب فى المدرسة الثانوية الجوية العسكرية .
- التحق بالكلية الحربية وتخرج منها حاصلاً على بكالوريوس العلوم العسكرية عام 1977 .
- حصل على درجة الماجستير عام 1987 من كلية القادة والأركان بمصر .
- كما حصل على درجة الماجستير عام 1992 بنفس التخصص من كلية القادة والأركان البريطانية .
- نال درجة الزمالة (الدكتواره) من كلية الحرب العليا بأكاديمية ناصر العسكرية عام 2003 .
- كما نال درجة الزمالة (الدكتوراه) من كلية الحرب العليا الأمريكية عام 2006.

***

حياته المهنية :

- عمل بسلاح المشاة ضابطاً برتبة ملازم..
- رئيس فرع المعلومات والأمن بالأمانة العامة لوزارة الدفاع .
- قائد كتيبة مشاة ميكانيكية .
- ملحق دفاع بالمملكة العربية السعودية .
- قائد لواء مشاة ميكانيكى .
- قائد فرقة مشاة ميكانيكى (الفرقة الثانية)
- رئيس أركان المنطقة الشمالية العسكرية .
- قائد المنطقة الشمالية العسكرية.
- مدير المخابرات الحربية والاستطلاع .
- عضو بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة .
- فى 2012/8/12 بقرار من الرئيس محمد مرسي تم ترقيته من رتبة لواء إلى رتبة فريق أول خلفاً للمشير محمد حسين طنطاوي وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي وقائداً عاماً للقوات المسلحة .

- في 2014/1/27 أصدر الرئيس عدلي منصور قراراً بترقيته إلى رتبة مشير.

الأوسمة والأنواط والميداليات :

- ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة 1998 .
- نوط الواجب العسكري من الطبقة الثانية 2005 .
- نوط الخدمة الممتازة 2007 .
- ميدالية 25 يناير 2012 .
- نوط الواجب العسكري من الطبقة الأولى 2012 .

التطورات المحلية التى واجهته وتصدى لها :

- أعلن عن خارطة طريق عقب عزل محمد مرسي فى 3 يوليو 2013 وضعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالاتفاق مع القوى والشخصيات الوطنية فى أعقاب الاحتجاجات الشعبية المطالبة بعزل محمد مرسي من منصبه ، وتضمنت تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت؛ وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور رئيساً مؤقتاً لمصر ؛ وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة والتى نظمت فى مايو 2014 [1]، وإعداد دستور جديد لمصر.

- عارض هذه الإجراءات مؤيدو محمد مرسى واعتبروها ومعهم جزء من الدول الغربية انقلاباً عسكرياً على الشرعية .

- بينما أيدها عشرات الملايين من المتظاهرين المعارضين لمرسي وحكم المرشد وقتها واعتبروها ثورة وأطلق عليها « ثورة 30 يونيو ».

- وافق المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى بيان له على « التكليف الشعبي» لوزير الدفاع وقتها « الإنسان » بالترشح للرئاسة [2].

- وفي 2014/3/26 أعلن الإنسان استقالته من منصبه كوزير للدفاع والإنتاج الحربي ، والترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية وذلك تحت ضغط شعبي وبعد اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحضور الرئيس عدلي منصور .

- وتقدم الإنسان فى أبريل 2014 بأوراق ترشحه رسمياً والذي تضمن نحو 188 ألف توكيل من المواطنين ، وبعد غلق باب الترشح أعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن أن المنافسة ستكون بين السيسي وحمدين صباحي فقط

(1) اعلان وزير الدفاع في 2013/7/3 (ملحق 9).
(2) بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى 2014/1/27 (ملحق 10).

فى الانتخابات التى جرت خلال شهر مايو 2014 بمشاركة المصريين داخل مصر وخارجها ، وقد فاز فيها الإنسان بحصوله على 23780104 أصوات بنسبة 96.9% من الأصوات الصحيحة [1].

الترشح لولاية ثانية :

بتاريخ 19 يناير 2018 وإبان قرب نهاية ولايته الأولى أعلن الإنسان ترشحه لولاية ثانية فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى أواخر شهر مارس من نفس العام فى حين أعربت العديد من الصحف العربية والعالمية عن انتقادها البالغ للإجراءات القمعية المتخذة ضد أغلب المنافسين على مقعد الرئاسة مما أسفر عن انحصار المنافسة بينه وبين المرشح الوحيد موسى مصطفى موسى فى المقابل صرحت الحكومة المصرية أن الإجراءات المتخذة ضد المرشحين المحتملين ، كانت لمخالفتهم إجراءات الترشح القانونية أو القوانين العسكرية المصرية [2].

فى 2 أبريل 2018 أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات ، برئاسة المستشار لاشين إبراهيم عن انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية في ولاية ثانية بفوزه بنسبة 97.08 % من الأصوات الصحيحة . وأعلنت الهيئة أن عدد المقيدين بقاعدة البيانات 59 مليوناً 78 ألفاً و 138 ناخباً ، وعدد من أدلوا بأصواتهم في الخارج 157 ألفاً و 60 ناخباً ، وعدد من أدلوا بأصواتهم فى الداخل 24 مليوناً و 97 ألفاً و92 ناخباً ، وعدد من أدلوا في الداخل والخارج 24 مليوناً و 254 ألفاً و 152 ناخباً بنسبة 41.05 % ، وأن عدد الأصوات الصحيحة 22 مليوناً و 491 ألفاً و921 صوتاً بنسبة 92.73 % وأن عدد الأصوات الباطلة مليونا و 762 ألفاً و231 صوتاً بنسة 7.27 % من إجمالي الأصوات وحصل المرشح عبد الفتاح السيسي على 21 مليوناً و 835 ألفاً و 387 صوتاً بنسبة 97.08 % من الأصوات الصحيحة ، بينما حصل المرشح موسى مصطفى على 656 ألفاً و 534 صوتاً بنسبة 2.92 % من الأصوات الصحيحة .

في الثامن من يونيه 2018 يدخل العام الأول من مدة الرئاسة الثانية حيث إنه تسلم مهام السلطة رسمياً فى هذا التاريخ فى مرحلة دقيقة بينما كانت مصر تواجه فيها تحديات كثيرة هي الأخطر على مدار تاريخها ما بين الإرهاب الذي ينشر ألوية العنف والتدمير والاقتصاد المنهك والجهاز الإداري للدولة المتهالك والفساد المستشرى فيه ، فضلاً عن مواقف سياسية دولية تتحدى إرادة المصريين وهي الإرادة الصلدة التى تجلت بقوة فى ثورة الثلاثين من يونيه عام 2013 .

(1) بيان اللجنة العليا للانتخابات فى 2014/6/3 (ملحق11).
(2) المرشحون المحتملون :
1- الفريق سامى عنان لمخالفته القوانين العسكرية.
2- الفريق أحمد شفيق أعلن انسحابه .
3- خالد على لم يستكمل جمع التوكيلات المطلوبة .
4- حمدين صباحى أعلن عدم خوض المعركة الانتخابية .

محاولات الاغتيال :

أعلنت السلطات المصرية فى 20 نوفمبر 2016 عن تعرض الإنسان لمحاولتى اغتيال، الأولى كانت عندما كان يزور السعودية لتأدية مناسك العمرة ، والثانية داخل مصر.

السياسة الداخلية :

في كشف الحساب الذي تقدم به الإنسان عن الإنجازات التى تمت خلال ولايته الأولى في الفترة من (2014 – 2018) على أرض الواقع وتضمنها كتاب «مصر التحدى والإنجاز » ، تم تنفيذ 7777 مشروع متنوع فى أربع سنوات بتكلفة إجمالية تصل إلى 1.61 تريليون جنيه ، وجارى تنفيذ مشروعات خدمية وتنموية يصل عددها نحو 3392 مشروعاً بتكلفة 1.13 تريليون جنيه ومن المخطط تنفيذ 4131 مشروعاً بتكلفة 0.17 تريليون جنيه بحيث من المقرر أن تبلغ الاستثمارات التي يتم ضخها فى المشروعات المنفذة والجاري والمخطط تنفيذها 15300 مشروعاً بتكلفة تصل إلى 3.45 تريليون جنيه[1] .

1- مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية :

مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي انتشرت في مصر خلال الفترة الماضية ، والقضاء عليها ، واستمرار عملية سيناء الشاملة لتطهير أرض سيناء وكل شبر من أرض مصر من أخطار الإرهاب والتطرف فى كل صوره وبمختلف الوسائل العسكرية والأمنية والثقافية والإعلامية .

وتحقيق الاستقرار والأمن والأمان لجموع المصريين لتصبح مصر بلداً آمناً وملاذاً للزائر والمستثمر والمقيم على أرضها ونتيجة لهذا الاستقرار عادت السياحة بقوة في المدن الساحلية والقاهرة والأقصر وأسوان ، وبلغت أعلى معدلاتها المتوقعة .

2- السياسة المالية والنقدية :

- ارتفاع الإحتياط النقدي إلى حوالى44 مليار دولار لأول مرة فى تاريخ مصر بعد أن كان 16 مليار دولار فى عام 2014 .

- انخفاض ميزان العجز التجاري فى العامين السابقين بمقدار 20 مليار دولار منها 4 مليارات دولار زيادة فى الصادرات المصرية بالخارج ، وانخفاض الواردات بمبلغ 16 مليار دولار .

- انخفضت معدلات البطالة من 13.2 % إلى 9.6 % ويأتي ذلك في ضوء توفير فرص عمل كثيفة فى المشروعات القومية الكبرى وبما يصل

(1) مصر : التحدى والإنجاز – مجلس الوزراء – سبتمبر 2018 .

إلى حوالي 4 مليون عامل .

- انخفاض معدلات التضخم من 35% إلى حوالي 12.9 % .
- زيادة معدل النمو إلى 5.3 %
- تراجع عجز الموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 16.7% عام 2013 إلى 10.9% عام 2017 .
- تنامى الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية عام 2017 لنحو 7.2 مليار دولار وارتفع صافي التحويلات الجارية بنسبة 29.5% .[1]

3- الإسكان والطرق والكباري والمدن الجديدة :

- في مجال الإسكان تم بناء 25 ألف وحدة سكنية لتوفير مسكن ملائم للحد من المناطق العشوائية ، كما تم تنفيذ 270 ألف وحدة سكنية إسكان اجتماعي للمواطنين بتكلفة إجمالية بلغت 39 مليار جنيه ، وجار تنفيذ 355 ألف وحدة سكنية بتكلفة 71 مليار جنيه.
- إنشاء العاصمة الإدارية و 13 مدينة جديدة بالمحافظات منها العلمين الجديدة ، والمنصورة الجديدة .
- أما الطرق فبلغ ما تم إنشاؤه وتطويره منها حوالي 7 آلاف كيلومترات بتكلفة إجمالية تخطت 85 مليار جنيه ، وما يقرب من 200 كوبري تكلفتهم حوالي 25 مليار جنيه .

- وجار تنفيذ الشبكة القومية للطرق بتكلفة 100 مليار جنيه وتستهدف إنشاء 30 ألف كيلو متر .
- تنفيذ خط القطار المكهرب « العاصمة الإدارية – العاشر – السلام » بطول 67كم.
- كما يتم تنفيذ المشروع القومي للإسكان بتكلفة 185 مليار جنيه على خمس سنوات سواء داخل نطاق المحافظات أو في المجتمعات العمرانية الجديدة، ويعد هذا المشروع هو الأضخم في تاريخ مصر المعاصر ، وتبقى المشكلة في الضمانات المطلوبة للحصول على سكن مناسب ، وطريقة السداد من مقدم ودفعات استلام وعلى جهات الإختصاص استبدال هذه الشروط بالتوسع في نظام الإيجار التمويلي فهو الأنسب اجتماعياً واقتصادياً للشباب المقبل على الزواج وللأسر ذات الدخل المحدود .
- وفي إطار تحسين خدمات مياه الشرب وسد العجز نتيجة تزايد عدد السكان فقد شهد قطاع مياه الشرب تنفيذ ما يقرب من 236 مشروعاً بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 6.3 مليون م3/يوم وبتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 31 مليار

(1) مصر : التحدى والإنجاز – مجلس الوزراء – سبتمبر 2018 .

جنيه .

- كما تم تنفيذ العديد من المياه المرشحة وإقامة محطات تحلية مياه البحر والمياه الجوفية .

- وتنفيذ 63 مشروع خطوط ناقلة وشبكات وخزانات بتكلفة 4.2 مليار جنيه[1].

4 - مشروع هضبة الجلالة وإقامة منتجع الفرسان :

هو مشروع إنشاء مدينة الجلالة وجامعة الملك سلمان ومنتجع سياحي يطل على خليج السويس بالإضافة إلى طريق العين السخنة ، الزعفرانة ، الذي يشق جبل الجلالة .

- أما منتجع الفرسان فيعتبر أحدث المشروعات القومية المقامة على أرض الإسماعيلية ويعد مشروعاً سياحياً متكاملاً ، وبه ملحق تجاري وتسويقي ، وعلى مقربة من استراحة جزيرة الفرسان الرئاسية حيث يطل على قناتي السويس الحالية والجديدة وبه مراسي سياحية عالمية.

- يوجد بالمنتجع فندق 5 نجوم و 307 وحدات فندقية على مساحة 38 فداناً ، ويضم نادياً اجتماعياً ثقافياً رياضياً على مساحة 40 فداناً .

5- تطوير العشوائيات : هي مشاريع مشتركة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ومنها مشروع (حي الأسمرات بالمقطم ، تل العقارب بالسيدة زينب ، غيط العنب بالإسكندرية).

6- الصناعة :

- ضخ استثمارات بإجمالي قيمة 28.529 مليار جنيه للإنتهاء من تنفيذ 109 مشروعاً [2].

- تحقيق خطوات واسعة فى إنشاء مدن صناعية متخصصة كمدينة الجلود بالروبيكي ومدينة الأثاث بدمياط ومدينتي النسيج في المنيا والسادات بالمنوفية ، بالإضافة لمئات ا لمشروعات فى مختلف المحافظات .

7- الزراعة والري والإنتاج الحيواني والداجني والأسماك :

جارى استصلاح وزراعة مليون ونصف المليون فدان فى إطار خطة

(1) كتاب مصر التحدي والإنجاز – بمجلس الوزراء – سبتمبر 2018 .
(2) كتاب مصر التحدي والإنجاز – بمجلس الوزراء – سبتمبر 2018 .

طموحة لاستصلاح 4 ملايين فدان ، واستكمال 100 ألف صوبة زراعية تعادل فى إنتاجها مليون فدان ، وزراعة مليون فدان إضافي بخلاف مشروع الـ 1.5 مليون فدان في آخر 2018 ، و إقامة مشروعات كبرى للاستزراع السمكي بشمال الدلتا وشرق القناة بلغت 4440 حوضاً وتم الانتهاء من 3106 حوضاً بشمال الدلتا ومنطقة القناة بجانب مشروعات ضخمة لمزارع الحيوان والدجاج وارتفاع عدد الأبحاث العلمية بنسبة 29% ، وافتتاح المرحلة الأولى من بركة غليون للاستزراع السمكي الذي يوفر 10 آلاف فرصة عمل وطرح الإنتاج فى السوق المحلي .

تم الانتهاء من إقامة قناطر أسيوط الجديدة ، ومحطتها الكهرومائية التى ستقوم بتحسين حالة الري في محافظات أسيوط – المناي – بنى سويف – الفيوم – الجيزة ، كما ستوفر فرص عمل.

8- الكهرباء :

- تنفيذ 169 مشروعاً بتكلفة إجمالية تقدر بـ 308 مليار جنيه ، تضمنت تلك المشروعات أكبر (3) محطات مركبة لإنتاج الكهرباء بقدرات إجمالية 14400 ميجاوات (محطة بنى سويف – محطة كهرباء العاصمة الإدارية – محطة كهرباء البرلس) وأربع محطات بخارية بقدرات 4840 ميجاوات (العين السخنة – شمال الجيزة – السويس – عتاقة) .

- وفي مجال نقل وتوزيع الكهرباء تم إقامة (10) محطات غازية بقدرات إجمالية 4992 ميجاوات ، وتدعيم شبكتي النقل للجهد الفائق والعالي والمتوسط والمنخفض وزيادة أطوال الخطوط والكابلات ، وشبكات توزيع جديدة ، وتركيب 4.6 مليون عداد مسبوق الدفع وصيانة المحطات القائمة وتوفير الوقود اللازم لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك .

- إضافة قدرات كهربائية بلغت 52 ألف ميجاوات من الطاقة التقليدية والمتجددة حتى يونيو 2018 تكافئ حوالي 12 ضعف قدرة السد العالي .

- إنشاء أكبر مشروع لتوليد الطاقة الشمسية في بنبان بأسوان يضم المشروع 40 محطة قوة كل منها 50 ميجاوات وتم افتتاح المرحلة الأولى منها.

- إقامة محطة توليد الكهرباء من الرياح بجبل الزيت بالصحراء الشرقية بعد رأس غارب.

9- الغاز والبترول والثروة المعدنية وتحويل مصر لمركز إقليمي للطاقة:

- توقيع 83 اتفاقية بحث واستكشاف للبترول والغاز ، وتضاعفت اكتشافات الغاز الطبيعي 8 أضعاف عن مثيلاتها خلال الفترة من 2010 إلى 2014 لتصل إلى 36.8 تريليون قدم مكعب مكعب.

- تحقيق 186 اكتشافاً بترولياً جديداً.

- مشروع تجميع البيانات السيزمية فى البحر المتوسط بالاتفاق بين

شركة إيجاس التابعة لوزارة البترول المصرية مع شركة (بي جي إس) للحصول على بيانات جديدة تسهم فى تحديد المناطق الواعدة لطرحها فى مزايدات عالمية .

- تطوير الشبكة القومية للكهرباء لاستقبال ا لقدرات الإضافية لها ، وتطوير محطات التحكم .

- زيادة عدد الموانئ لاستقبال البوتاجاز.

- تحويل مصر لمركز إقليمي للطاقة بكل أنواعها ، وفي هذا الإطار تم توقيع صفقات توريد غاز من إسرائيل وقبرص لإسالته فى مصانع دمياط وإدكو وإعادة تصديره لأوروبا عن طريق اليونان.

- تدفق الغاز من حقلي ظهر ونورس وغيرهم من الحقول للغاز الطبيعي بما يسمح بسد الاحتياجات المحلية بنهاية عام 2018 .

- تطوير معامل التكرير والبتروكيماويات فى موبكو ، ومشروع برج التقطير بشركة ميدور واسترجاع الغازات بأسيوط .

- إصدار ما يقرب من 360 عقد استغلال وتراخيص ، وصدور قانون الثروة المعدنية الجديد.[1]

- أتاحت اتفاقيات ترسيم الحدود بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان فى البحر المتوسط ، ومع المملكة العربية السعودية فى البحر الأحمر إعداد خرائط تفصيلية بمواقع الثروات الطبيعية وطرح المزايدات العالمية لأعمال الاستكشاف والتنقيب ، بالإضافة لاستغلال الجزر ومناطق الغوص والمحميات الطبيعية تحقيقاً لمصلحة البلاد وتبادل المنافع[2] .

10- مشروع محطة المفاعلات النووية بالضبعة:

- في يوم 2015/2/10 وقعت مصر مع روسيا مذكرة تفاهم تتضمن بناء محطة نووية بتكنولوجيا روسية تتكون من أربعة مفاعلات طاقة كل منها 1200 ميجاوات .

- تقع منطقة الضبعة التى تم اختيارها لبناء المفاعل النووي على شاطئ البحر المتوسط فى محافظة مرسى مطروح ، وسيتم تنفيذ المشروع على مساحة 45 كيلو متر وبعمق 5 كيلو مترات .

- المحطة ستضم 4 مفاعلات ، وستحصل مصر على قرض من

(1) مصر : التحدى والإنجاز – مجلس الوزراء – سبتمبر 2018 .
(2) الجزر التى تؤول لمصر بموجب اتفاقية ترسيم الحدود مع السعودية خمسة أهمهم : سلطانه ، وزبرجد ، والأخوين – وهي فى الجنوب بالقرب من مضيق باب المندب.

الجانب الروسي قدره 25 مليار دولار ، لإقامة المحطة النووية ، على أن يتم السداد على 35 سنة.

- ستستوعب أرض الضبعة إنشاء 8 محطات نووية سيتم إقامتها على 8 مراحل ، الأولى منها تضم 4 مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء بقدرة 1200 ميجاوات بإجمالي قدرات تصل إلى 4800 ميجاوات ، وتحلية مياه البحر المتوسط من خلال محطة عملاقة .

- تشمل البنية التحتية للمشروع إنشاء برج للأرصاد لقياس درجات الحرارة والرطوبة ، واتجاهات الرياح ، وإقامة مبان للعاملين وأجهزة قياس المياه الجوفية والزلازل والتيارات البحرية وامداد خطوط الغاز والمياه والكهرباء والاتصالات .

- يعمل بالمحطة النووية حوالي 1500 عامل مصري ما بين مهندسين وفنيين وإداريين .

- من المقرر الانتهاء بشكل كامل من إقامة أول مفاعل نووي مصري ودخوله الخدمة فى غضون عدة سنوات .

- العائد الاقتصادي من إنشاء المحطة النووية هو :

- إقامة مصانع روسية فى مصر لتصنيع مكونات المحطة النووية محلياً .
- عقد دورات تدريبية للكوادر المصرية على استخدام التكنولوجيا النووية ونقل الخبرات الروسية للجانب المصري .
- نسبة التصنيع المحلي 25% لإدخال تكنولوجيا الطاقة النووية لمصر وبناء كوادر مصرية فى المجال النووي.
- توفير طاقة نووية نظيفة تضاف للطاقة الشمسية والرياح وباقي مصادر الطاقة .
- تحلية مياه البحر المتوسط.

11- قناة السويس :

- حفر قناة السويس وشقها وافتتاحها فى عام واحد وكذلك تدشين محور إقليم القناة الأكبر من نوعه فى الشرق الأوسط .

- تنفيذ مشروع تنمية محور قناة السويس وإنشاء مناطق صناعية ولوجستية وتشمل موانئ (شرق بور سعيد – غرب بور سعيد – العريش – الطور – العين السخنة – الأدبية) بالإضافة إلى 4 مناطق صناعية وتنموية (العين السخنة – شرق بور سعيد – وادى التكنولوجيا – القنطرة غرب) حيث يعمل المشروع على خلق كيانات ، ومجتمعات عمرانية جديدة فى المنطقة لجذب كثافة سكانية لإعادة التمركز بمدن القناة وسيناء ، والاستعداد من جميع الوجوه للاستفادة من نمو حجم التجارة العالمية ، خاصة فى وجود

كيانات اقتصادية عملاقة مثل الصين ، ودول جنوب شرق آسيا والهند ، والتى من الممكن أن تغزو السوق الأوروبية والولايات المتحدة فى الفترة القادمة ، والتى ستمر حتماً من خلال قناة السويس، كما تم توقيع اتفاقية لإقامة منطقة صناعية روسية .

- مشروع لحفر قناة شرق ميناء بور سعيد بطول 9.5 كم بهدف تطوير ميناء شرق التفريعة ليصبح ميناءً عالمياً يستوعب أكبر كمية من التجارة العالمية ، وأن تعبر السفن مباشرة إلى الميناء دون المرور فى قناة السويس .

- إنشاء أنفاق الخير التى تنقل التنمية إلى أرض الفيروز عبر أنفاق أسفل القناة لربطها بالوطن الأم شمال الإسماعيلية وجنوب بور سعيد .

12- المشروع القومي لتنمية سيناء :

تبلغ تكلفة تنمية سيناء المقدرة حوالي 275 مليار جنيه حيث تعمل القوات المسلحة بشراكة العديد من الشركات الوطنية على إنشاء 77 ألفاً و 237 وحدة سكنية فى شبه جزيرة سيناء قبل نهاية العام المقبل(2019م) وتنميتها زراعياً وصناعياً وسياحياً وعمرانياً وتعدينياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً .

13- مشروع نيوم بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية :

- يقع فى الشمال الغربي للسعودية وجنوب الأردن وجنوب سيناء فى مصر .

- إنه مشروع للمستقبل يفتح باباً واسعاً لتنمية سيناء وتعميرها وتخفيف العبء عن الوادي ، وهو بمثابة مشروع اقتصادي وسياحي للبلدان الثلاثة .

- منطقة « نيوم » التى تمتد لأول مرة بين ثلاث دول (السعودية ومصر والأردن) باستثمارات تبلغ 500 مليار دولار ، تمتاز بخصائص مهمة أبرزها الموقع الاستراتيجي الذي يتيح لها أن تكون نقطة التقاء تجمع أفضل ما في المنطقة العربية ، وآسيا وإفريقيا ، وأوروبا وأمريكا ، والتي تقع شمال غرب المملكة على مساحة 26.500كم2 ، وتطل من الشمال والغرب على البحر الأحمر وخليج العقبة بطول 468كم . ويحيط بها من الشرق جبال بارتفاع 2.500 متر ، ويمتد المشروع إلى مسافة ألف كيلو متر بجنوب سيناء حتى يصل خليج العقبة كقمة مثلث ناحية الأردن.

- يطل « نيوم » على ساحل البحر الأحمر الذي يعد الشريان الاقتصادي الأبرز فى المنطقة على العالم ، والذي تمر عبره قرابة 10في المائة من حركة التجارة العالمية ، إضافة إلى أن الموقع يعد محوراً يربط القارات الثلاث ، آسيا ، وأوروبا وإفريقيا إذ يمكن لـ 70% فى المائة من

سكان العالم الوصول للموقع خلال 8 ساعات كحد أقصى .

- 9 قطاعات متخصصة .. يرتكز عليها مشروع « نيوم » متعلقة بمستقبل الطاقة والمياه والتنقل والتقنيات الحيوية والغذاء والعلوم التقنية والرقمية والتصنيع المتطور والإعلام والإنتاج الإعلامي والترفيه ، إلى جانب مستقبل المعيشة الذي يمثل الركيزة الأساسية لبقية القطاعات .

14- دعم محدودي الدخل :

تحول كبير في سياسات دعم محدودي الدخل ، وتنمية اجتماعية بدأت عقب ثورة 30 يونيو وتعاظمت فى 2017 على محاور عمل 3 فى برامج الحماية الاجتماعية وزيادة مخصصاتها من 8 مليارات جنيه إلى 15.5 مليار ، و 7 مليارات لبرنامج تكافل وكرامة ، و 400 مليون جنيه للرعاية والتنمية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى ، وتوفير 169 مليوناً بالتعاون مع القطاع الخاص وصندوق تحيا مصر لتنفيذ برنامج تدريبهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتوظيف الخدمة العامة ، وإصدار شهادة أمان للعمالة المؤقتة والموسمية ، وزيادة نصيب الفرد من الحصص التموينية ، والتوسع فى المعاشات بأنواعها.

ومع ذلك تبقى سياسات غير كافية لمواجهة الآثار السلبية لإجراءات الإصلاح الاقتصادي فهي لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصري.

15- الصحة :

- إجراء مسح طبي لـ 5 ملايين مواطن من فيروس سي وإعلان مصر خالية من المرض فى 2020 .

- زيادة عدد المستشفيات الجامعية من 88 مستشفى إلى 109 مستشفى

- منظومة متكاملة للرعاية الصحية توجت عام 2017 قبل نهاية العام بإقرار البرلمان لقانون التأمين الصحي ليشمل جميع المصريين ، وملحمة التصدي لفيروس « سي» أنهما إنجازان يستحقان أن يفخر بهما عام 2017 .

- هذا وقد أشادت هيئات دولية عديدة على رأسها منظمة الصحة العالمية ، وكذلك جميع أطباء الكبد فى العالم في المؤتمرات الدولية بالبرنامج المصري في التصدي لفيروس «سي» ، وطالبوا بتعميم هذا البرنامج الناجح فى دول العالم التى تعاني من الفيروس .

- إنهاء قوائم انتظار العمليات الجراحية لكل المواطنين بمختلف المستشفيات فى أنحاء الجمهورية .

- صدور قانون يجرم رفض المستشفيات علاج المرضى أو رفض استقبالهم فى العناية المركزة.

16- المرأة والشباب :

- استحوز الشباب على قلب المشهد فى 2017 ، حيث لقاءات الرئيس السيسي الدورية مع شباب مصر من المحافظات المختلفة ، ونالت المرأة المصرية نصيبها من الإنصاف في هذا العام بجعله عاماً للمرأة المصرية ، إيماناً عملياً من القيادة السياسية بأنها شريك حقيقي فى كل خطوة على الطريق الوطني .

- زيادة تمثيل المرأة المصرية فى البرلمان بنسبة 15% بعدد 89 نائب طبقاً للدستور ، وفي الحكومة 8وزراء ، ومحافظ ومستشار للرئيس لشئون الأمن القومي ونواب للوزراء والمحافظين لأول مرة فى تاريخ مصر .

- تخصيص 200 مليار جنيه قروض ميسرة للشباب من البنوك بفائدة مخفضة لا تتجاوز 5% لتوفير التمويل اللازم لهم لإنشاء مشروعات صغيرة منتجة، بالإضافة إلى إنشاء الأكاديمية الوطنية لتأهيل وتدريب الشباب بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية الفرنسية .

- الإفراج عن مجموعات من الشباب المحبوسين تنفيذاً لتوصيات مؤتمرات الشباب ، واللجنة المختصة والتى تعقد بشكل دوري لهذا الغرض.

17- تطوير إمكانيات القوات المسلحة والتصنيع العسكري ورفع الكفاءة القتالية :

- قاعدة محمد نجيب هي أكبر قاعدة عسكرية بالشرق الأوسط وأفريقيا وتقع في مدينة الحمام بمحافظة مرسى مطروح على مساحة 18 ألف فدان وتضم 1155 منشأة حيوية ، منها 72 ميداناً متكاملاً للتدريب ، تشمل مجمعاً للتدريب التخصصي ، ومجمعاً لميادين الرماية التكتيكية الإلكترونية باستخدام أحدث نظم الرماية ، وقاعة مؤتمرات كبرى ، ووحدات سكنية للضباط وضباط الصف والجنود.

- الأسطول المصري الجنوبي ، والأسطول المصري الشمالي لتأمين حدود مصر الاقتصادية فى البحرين الأحمر والأبيض والحفاظ على ثرواتها .

- فرقاطة فريم البحرية (هي فرقاطة ومدمرة فرنسية إيطالية) تسلمتها مصر من فرنسا عام 2015 وأطلقت عليها اسم (تحيا مصر) .

- عدد 4 غواصات ألمانية تسلمت مصر منهم عدد 2 وسيتم استلام 2 خلال الفترة المقبلة وهي أحدث غواصات فى العالم لديها القدرة على اطلاق صواريخ بحر بحر وطوربيدات وملاحقة أي أهداف معادية في المياه العميقة .

- تزويد قوات الدفاع الجوي بأنظمة متطورة ومد باقي التشكيلات بدبابات ومدرعات حديثة .

- طائرات قاذفة ومقاتلة ومروحيات من الشرق والغرب .

- استخدام الأقمار الصناعية في الأغراض العسكرية لمتابعة ورصد تحركات المهربين والمتطرفين ونقل الأسلحة والهجرة غير الشرعية والتنقيب عن الذهب والآثار على الحدود وداخل البلاد .

- رفع كفاءة المصانع الحربية وزيادة خطوط إنتاج المعدات العسكرية لتلبية احتياجات القوات المسلحة والتصدير بالاتفاق مع دول شرقية وغربية .

- الفرقاطة الشبحية من طراز جووبند التي تم بنائها فى ترسانة اسكندرية البحرية بالتعاون مع شركة نافال الفرنسية والمقرر بناء عدد (3) وحدات أخرى ، وانضمامها للقوات البحرية مع عدد2 لنش جديدة من المصرية لإصلاح وبناء السفن .

- حاملتا الطائرات الميسترال جمال عبد الناصر وأنور السادات اللتان دعمتا الأسطولين الشمالي والجنوبي ، لتقوم كل منها بنقل الجنود وطائرات الهيلوكوبتر، والعمليات البرمائية ، وبها أماكن للمركبات والبضائع وإقامة الأفراد بتجهيزات الإعاشة للمهام بعيدة المدى ، وإدارة المعارك والمعلومات والاتصال بالأقمار الصناعية .

- تدريبات برية وجوية وبحرية مع مختلف دول العالم شرقاً وغرباً .

- متابعة مستمرة للإعداد ورفع كفاءة المقاتل المصري .

18- بناء الإنسان المصري :

- مشروعات بناء الإنسان المصري وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية ، ويتضمن 11 محوراً ، وهي مشروع « تكافل وكرامة » لمحاصرة مشكلة الفقر فى مصر ومنظومة الخبز لتسهيل وصول رغيف الخبز المدعم للفقراء ومحدودي الدخل وتطوير القرى الأكثر احتياجاً ، ومصر بلا غارمات وغارمين والبرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة وإنشاء بنك المعرفة وتطوير مراكز الشباب وقصور الثقافة .

- تطوير التعليم والبحث العلمي ومشروعات المجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي .

- إطلاق برنامج « المعلم » لتأهيل المعلم وتخريج الدفعة الأولى من هذا البرنامج ، وتوفير الشريحة الثالثة من كادر المعلم والتى تقدر بـ 125 %

من الراتب الأساسي .

- إطلاق بنك المعرفة المصري والذي يتاح لكافة المواطنين والباحثين بالمجان ، وإرتفاع أعداد الأبحاث العلمية بنسبة بلغت 29% .

- زيادة عدد المبعوثين للخارج بنسبة 72% وبتكلفة 700 مليون جنيه .

- إنشاء 9 جامعات حكومية وخاصة جديدة بمواصفات حديثة تواكب التطور العلمي وتوفر بيئة أفضل للتعليم.

السياسة الخارجية :

إن صناعة السياسة الخارجية لأي دولة عملية معقدة للغاية فمن الناحية النظرية تتطلب التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة باعتبار أن السياسة الخارجية ما هي إلا البرنامج السياسي الوطني للدولة في الخارج ، وتقوم وزارة الخارجية بالإشراف على تنفيذ هذا البرنامج فى الخارج بمعاونة الجهات السيادية مثل المخابرات العامة والمخابرات الحربية التي تعد الأكثر إحكاماً على محاور التهديدات الخارجية ، والهيئة العامة للاستعلامات المناط بها ترويج الصورة القومية لمصر فى الخارج .

إن موقع مصر كدولة مركزية في الشرق الأوسط يحدد الكثير من مبادئ السياسة الخارجية وتعدد ارتباطاتها السياسية وأدوارها الإقليمية والعالمية فهناك ارتباطات سياسية عربية بحكم الانتماء القومي ، وأخرى متوسطية ، وثالثة إفريقية ورابعة إسلامية وخامسة عالمية بحكم تفاعل مجمل الارتباطات السابقة ،ولكن هذه الأدوار المتعددة فى مجملها ناتج تفاعل عاملين مهمين هما الجغرافيا بما تشمله من ثوابت ، كالموقع والموضع والموارد الطبيعية والسكانية وعلاقات الجوار ، ثم التاريخ بما يشمله من متغيرات مثل توجهات النخبة الحاكمة ونظام الحكم ، حيث أن السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية.

إن التعامل مع الإرهاب على مستوى العالم ينبغى أن يتسم بالحسم والشمول، بمعنى ضرورة مواجهة الإرهاب وفى كل صوره، والعمل على قطع كل خطوط الإمداد والتمويل بالمال والسلاح إضافة إلى ضرورة القضاء على قياداته باستمرار، وعدم الاقتصار على مواجهة تنظيم دون آخر، مع أولوية مواجهة الإرهاب فى الداخل وعلى حدودنا ورفض فكرة مشاركة تنظيمات يراها البعض تمثل الإسلام المعتدل فى الحكم، فليس لدينا سوى إسلام واحد وجميع تنظيمات ما يسمى بالإسلام السياسى وبدون استثناء متطرفة فى فهمها للإسلام ومن ثم فإن دخولها المحافل السياسية بشعارات دينية يعكس قدراً من التطرف .

السعى لتحويل نهر النيل إلى فرصة للوصل بدلا من التعامل معه كتهديد فقط، وقد تمكن الإنسان من إجراء هذا التحول بفضل التفكير من خلال توقيع اتفاق مبادئ بين مصر والسودان وإثيوبيا ينص على عدم الضرر والتشاور

الدائم بعد أن جمدت المباحثات لفترة طويلة نتيجة رفض مصر التوقيع على الاتفاق الإطارى لاستخدامات مياه نهر النيل والذى تسبب لنا فى كارثة قومية بلا داع.

أن الأمن القومى العربى خط أحمر ومن ثم الاهتمام بتفعيله ودعمه لمواجهة الإرهاب، ومن هنا تكتسب زيارة الرئيس السيسى للجزائر وزياراته المتعددة لدول الخليج أهميتها للتنسيق معها فى مواجهة الإرهاب فى الساحل والصحراء على جانبى خط التماس العربى الإفريقى.

أن استعادة مصر لدورها العربى لن يتأتى إلا فى إطار تعدد دوائر هذا الدور، فمصر تتعدد انتماءاتها السياسية فهى دولة عربية أولا، ومن ثم فمن المهم العمل أولا على تنقية الأجواء العربية من أى شوائب، وهو ما دعاها لاقتراح تشكيل قوة عربية مشتركة على القمة العربية بشرم الشيخ، كما أنها دولة أفروآسيوية ثانيا، ومن ثم فقد كان لزاما عليها استعادة علاقاتها القوية ودورها الحاسم فى آسيا وأفريقيا، فمعظم الدول الإفريقية تحررت فى ستينيات القرن العشرين بدعم مصر، ولذا يندر أن تزور دولة إفريقية دون أن يكون الشارع الرئيسى فيها باسم جمال عبد الناصر، فأينما نتوجه سنجد ناصر.

فالسياسة المتوازنة سواء من المواطنة أو الهجرة غير الشرعية أو الإرهاب الدولى، والتعامل معه بمنطق سياسى واحد سواء تعلق الأمر بسيناء أو سوريا أو ليبيا أو العراق أو اليمن، ووضع أسس تحكمها معايير موحدة فى التعامل مع الإرهاب، مع كل الدول التى تعانى منه في العالم، حتى ولو أدى الأمر إلى إشكالات مع حلفاء مهمين لمصر فى المنطقة العربية أو خارجها.

إن تعديل مسار العلاقات الخارجية لآفاق أرحب أتاح علاقات ندية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وعلاقات دافئة مع روسيا والصين واليابان وكوريا، وعلاقات وطيدة مع الإمارات وشراكة حقيقية مع السعودية، والعودة إلى أحضان القارة السمراء وانتهاء سنوات من الإهمال، وتعاون ثنائي مع الأشقاء الأفارقة كان دافعا قويا لعودة مصر إلى الاتحاد الأفريقى بعد فترة مؤقتة من تجميد عضويتها،وزيارات رئاسية متكررة أنهت عقود التجاهل وترجمت رؤية مصر نحو قارتها وصححت المسار وأعادت جسور التواصل، وأكدت حرص الإنسان على المشاركة فى أعمال جميع القمم الأفريقية، ومد يد العون للأشقاء للاستثمار فى المستقبل.

ولعلنا نتذكر الفترة من 2011 إلى 2014 لم تكن هناك سياسة عربية لمصر بمعنى الكلمة ، سواء في الفترة التي تولي فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الأمور في البلاد بحكم انكفائه على مشكلات الداخل ، أو فترة حكم «جماعة الاخوان خوارج العصر » ممثلة في مندوبها وممثلها في « الرئاسة » باسم محمد مرسي ، وهي فترة لو كانت قد امتدت لكانت اختفت تماماً السياسة العربية لمصر وتحولت إلى سياسة متطرفة الأبعاد والمنطلقات والأهداف ففي بداية عهده عاد من السعودية ، عقب أول زيارة له في الخارج

،بأن مصر والسعودية سيدافعان عما وصفه بـ « الإسلام السني » وقبل اندلاع ثورة 30 يونيه قرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا وطلب من الجيش المصري أن يقوم بتدريب عناصر من «الجيش السوري الحر » وهو الطلب الذي قوبل بالرفض من القيادة العامة للقوات المسلحة.

لقد كانت القضية الفلسطينية في قلب السياسات والتوجهات العربية لمصر ، ومرت المواقف المصرية فى هذا الشأن بعدة مراحل منذ تأسيس إسرائيل في عام 1948 ، وواقع الأمر أن شرعية السياسة العربية لمصر داخل العالم العربي ارتبطت بصورة عضوية بموقف مصر من القضية الفلسطينية ، فكلما دافعت مصر وبصلابة عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، كلما انعكس ذلك إيجابياً على الدور والتأثير المصري فى النظام العربي على المستويين الرسمي والجماهيري .

ومما لا شك فيه أن العلاقات المصرية – الأمريكية تعرضت خلال إدارة أوباما إلى خلافات بعضها علني والآخر مكتوم ، حيث اتجهت هذه الإدارة خصوصاً منذ سقوط حكم جماعة الإخوان الإرهابية في العام 2013 للضغط على مصر عبر ملفات مثل ، المعونة ، حقوق الإنسان ، والديمقراطية والسعي لدمج ما يسمونه بالإسلام السياسي ، فضلاً عن خلافات القاهرة وواشنطن حول قضايا الإرهاب واتفاقيات التجارة الحرة ، وليبيا وسوريا ، وبالتالي بدت العلاقات بين البلدين أشبه بحالة من التجمد ، إذ لم يزر الرئيس السيسي الولايات المتحدة إلا لإلقاء خطابه في مقر الأمم المتحدة فى نيويورك .

لذا ، شكل تولي الرئيس ترامب فرصة لتحسين هذه العلاقات بدرجة أكبر ، وذلك لتركيز الجمهوريين على البعد الاستراتيجي فى العلاقة بين البلدين، فضلاً عن موقفهم المعادي لتيار ما يسمونه بالإسلام السياسي ، وهو ما تؤيده مصر فى مكافحة الإرهاب ، ووجود توافق نسبي فى بعض الملفات الإقليمية والثنائية مع السعي لتطوير أسس العلاقات على قواعد جديدة من المصالح المشتركة ، وتفهم أمريكي لطبيعة العلاقات مع دولة كبيرة محورية فى الشرق الأوسط ، ونموذج للدولة التى تواجه التحديات والمخاطر فى الإقليم بأكمله .

لمحة إلى الإنسان :

أحد هوايات الرئيس الإنسان المفضلة هي ركوب الدراجات ، يؤكده الحرص على إظهارها فى مناسبات عديدة.

حفظ الإنسان القرآن في سن صغيرة، وعلى الرغم من أن والده كان من أكبر تجار منطقة الجمالية إلا أنه لم يؤذ أحداً على الإطلاق .

كان قارئاً جيداً لنجيب محفوظ وكان يحرص على قراءته باستمرار قبل

النوم ولم يكتف بدارسة العلوم العسكرية فقط بل كان يقرأ فى مجالات مختلفة ومنها الأدب.

- يعمل 20 ساعة يومياً يبدأ يومه من الرابعة صباحاً ليؤد صلاة الفجر بمنزله قبل أن يصل إلى مكتبه ولا يغادره إلا بعد التاسعة مساء.

- فى 2013/8/16 اتصال البيت الأبيض الأمريكي لمكالمة من الرئيس أوباما لمكتب وزير الدفاع المصري الفريق أول السيسى ، فكان رد مساعديه بأدب أن الوزير مشغول وفي القصر الجمهوري رئيس الجمهورية المستشار عدلي منصور يمكن الحديث إليه فيما يريد (كانت إجراءات فض اعتصامي جماعة الإخوان الإرهابية ومناصريهم في رابعة العدوية والنهضة قد بدأت فى 2013/8/14 وأراد أوباما التدخل لإنقاذ الجماعة)[1] .

- 26 مارس 2014 أعلن المشير الانسان استقالته من منصب القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي ، تلبية لأمر شعب مصر.

- 3 يونيو 2014 انتخاب السيسى الإنسان رئيساً للبلاد .

- تبرع بنصف ثروته التى ورثها عن والده ، وبنصف مرتبه الذى يتقاضاه من عمله كرئيس للجمهورية لصندوق تحيا مصر ، كما تقدم بإقرار الذمة المالية وفقاً للقانون.

- إجراءات الأمن المتبعة مع الوفود والوزراء من مختلف بلاد العالم فى المطارات وموانى الوصول المصرية وزيارات الرؤساء والملوك والأمراء تتم حالياً وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل .

- تطوير منطقة وسط القاهرة أبرزها شارع الشريفين وبه الإذاعة المصرية ، وشارع الألفي ، وبهما المطاعم والمقاهي والمقاعد ليعود كل منهما لسابق عهده مزاراً يليق بوسط القاهرة سياحياً وثقافياً.

- تطوير وتشغيل نافورة نهر النيل واستغلالها للدعاية حيث تقع على المجرى المائي الطبيعي لنهر النيل .

- مشروع إعادة فندق كونتنتال فى ميدان الأوبرا وتطوير المنطقة المحيطة به لتستعيد منطقة الأزبكية روعتها وجمالها .

- تقنين أوضاع واحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة ومكانتهم وحقوقهم بالمجتمع .

(1) كان غضب أوباما من رد فعل وزير الدفاع الفريق أول السيسي وراء الإدانات الغربية وحلفائها لما حدث في مصر – ومطالبات المنظمات الحقوقية التابعة لهم بالتحقيق فيما حدث فى عملية فض الاعتصام – وأعلن أوباما إلغاء مناورات النجم الساطع.

- بدأ سريان التأمين على الحياة على عمال اليومية والعمالة الموسمية الغير منتظمة بشهادة أطلق عليها أمان .

- صدور قانون التأمين الصحي الشامل ليغطي جميع المواطنين فى جميع أنحاء الجمهورية ، وعلى مراحل لتوفير الرعاية الطبية المتكاملة بعد توفير المستشفيات والمراكز الطبية والأطقم الطبية والتمريض والتمويل اللازم ، والبداية من بورسعيد وباقي مدن القناة وسيناء .

- تعد صراحة وصدق وتفاؤل الإنسان بمثابة تحصينات قوية أمام وسائل الإحباط واليأس والتشكيك وضغوط الحياة .

- فتح معبر رفح البري بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة الإقليم الجنوبي من دولة فلسطين طوال شهر رمضان المعظم ابتداء من 2018/5/17 وحتى 2018/6/16 ، أعطى انطباعاً بأن الرئيس الإنسان اتخذ القرار في التوقيت المناسب لصالح الشعب الفلسطيني ، ولمواجهة ظروف استثنائية تعيد القضية لدائرة الضوء ، مسانداً بذلك قواعد الحق والعدل والإنسانية، وتوقف سيل المزايدين ، وتتيح فرصاً أكبر لمفاوضات شاقة مع مختلف الأطراف وصولاً لمصالحة حقيقية تجمع الشمل الفلسطيني ، واستمرار القوافل الطبية والمساعدات الإنسانية من أجهزة الدولة والأزهر ومؤسسات المجتمع المدني.

- مشروع إقامة مدينة طبية عالمية على مساحة 370 فدان باستثمارات تبلغ حوالى 350 مليون دولار بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وستضم عدداً من المستشفيات فى جميع التخصصات فى مرسى مطروح .

- فى فبراير 2016 تم الإعلان عن رؤية مصر 2030 وتمثل الاستراتيجية للتنمية المستدامة .

- السيدة انتصار عامر التى لم يكن زواجها من الإنسان زواج صالونات لكنه كان بعد قصة حب جمعتهما ، ووعدها بالتقدم لخطبتها بعد تخرجه وتزوجها بالفعل بعدما تخرج فى الكلية الحربية عام 1977 ، وفقاً لما قاله الإنسان فى حواره مع الإعلاميين إبراهيم عيسى ، ولميس الحديدي .

- والمعلومات عن سيادتها تظل محدودة للغاية فهي لم تظهر معه إلا في مناسبات عامة محدودة ، ومشاركة سيادتها فى التنمية الاجتماعية تساهم فى دعم دور المرأة وتطوير العمل المجتمعي.

- تستخدم سيادتها والأسرة ملابس ومصنوعات جلدية مصرية اعتزازا وفخراً لكونها صنعت فى مصر .

- وعدان قطعهما الرئيس الإنسان على نفسه الأول الالتزام بمكارم الأخلاق والعمل على نشرها بين الناس وأولهم فريقه الرئاسي ووزراء حكومته وكبار الموظفين فهم القدوة التى إن صلحت صلحت الرعية ، والثاني هو إعلان التزامه بطموحات الشعب عندما قال بوضوح في خطاب

الفوز يوم 2014/6/3 نستهدف خلال المرحلة المقبلة تحقيق أهداف الثورة عيش ، حرية ، كرامة إنسانية ، عدالة اجتماعية

- الرئيس الإنسان رفض وضع صورته فى المصالح والمؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية .

- الرئيس الإنسان أول رئيس لمصر يختتم خطاباته فى المحافل الدولية والمحلية **بتحيا مصر .. تحيا مصر .. تحيا مصر.**

- انتهج سياسة التوسع فى استخدام الأقمار الصناعية للأغراض العسكرية والمدنية بالتعاون مع الشرق والغرب.

- صدور قانون وكالة الفضاء المصرية والقوانين الخاصة بالطاقة الذرية.

- إعادة تشكيل المجالس المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية لتتولى المساهمة فى رسم السياسة العامة للدولة وإعداد الدراسات الشاملة فى كافة مجالات العمل الوطني وتشمل المجلس التخصصى لتنمية المجتمع والمجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي والمجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية والمجلس التخصصي للسياسة الخارجية والأمن القومي.

الوفاء وترسيخ احترام الرموز الوطنية

أ) **فكانت قاعدة محمد نجيب** : أول رئيس لجمهورية مصر العربية بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 وتعد الأكبر فى الشرق الأوسط وإفريقيا.

ب) حاملة الطائرات الميسترال جمال عبد الناصر

ج) حاملة الطائرات الميسترال أنور السادات

د) إطلاق أسماء القادة العسكرين على المحاور والطرق والكباري .

هـ) إطلاق أسماء الذين أسهموا بأقلامهم أو أرواحهم لرفعة شأن مصر على المؤسسات والشوارع والميادين والمحاور .

- هو أول حاكم لمصر يقدم للشعب الذي اختاره كشف حساب عن مدة ولايته الأولى (2014 – 2018) .

- أعلن أن المصريين استطاعوا بصبرهم وبصيرتهم النافذة أن ينقذوا بلادهم من مسار مظلم ، وسيكتب التاريخ تضحياتهم بحروف من نور.

- ثم كان قراره باصدار أول جواز سفر دبلوماسي لملك مصر السابق أحمد فؤاد الثاني آخر ملوك مصر بعد إعلان الجمهورية فى 1953/6/18 .

ليحقق بذلك :

أ) رد اعتبار لآخر ملوك أسرة محمد على.

ب) تصحيح المسار .

ج) استعدال صورة مصر أمام نفسها وأمام العالم .

- كما كان قرار مصلحة صك العملة التابعة لوزارة المالية إصدار مجموعة تذكارية لمحمد علي باشا وأسرته والتى تتكون من 11 ميدالية مصنوعة من الفضة الخالصة تحمل على أحد وجهيها اسم الملك وشعار مصلحة صك العملة وعلى الوجه الآخر رسماً لصورة هذا الملك ، يمثل قيمة وتفردا إنسانياً بالغ الضرورة .

- الترحيب بزيارات مستمرة لملك مصر السابق لمصر ومعالمها وكذلك الأمير محمد على نجل الملك وزوجته الأميرة نوال ، وباقي أفراد الأسرة العلوية.

- تعد مصلحة صك العملة مجموعات تذكارية إحداها لكنوز مصر الفرعونية وتحديداً الدولة القديمة ، وأخرى توثق مسار العائلة المقدسة في مصر بعد اعتماد كل من البابا تواضروس الثاني بابا الاسكندرية بطريك الكرازة المرقسية وبابا الفاتيكان باعتبار مصر واجهة للحج ودعوة كل مسيحي العالم لزيارتها واقتفاء أثر العائلة المقدسة بها .

- الكورفيت الشبحي الثقيل سجم بورسعيد 972 من الفئة **Gowind 2500** تم الانتهاء من بنائه في ترسانة الإسكندرية البحرية ، وهو أول قطعة حربية بحرية تم صناعتها في ترسانة الإسكندرية منذ عهد محمد على باشا مؤسس مصر الحديثة من أصل عدة كورفيتات سيجري بنائها فى مصر حسب الإتفاق المبرم بين القوات البحرية المصرية وشركة نافال جروب الفرنسية .

- حين سئل الإنسان فى مؤتمر الشباب في مايو 2018 عن إمكانية وجود سلاح نووي في مصر قال علينا « انتو النووي » وفعلاً العالم كله يشهد إننا شعب قادر على التحدي ساعة الجد ولا نقبل بتدخل أي دولة في شؤوننا ودي إرادة شعب، يعشق تراب وطن ، وواقف خلف قواته المسلحة، وعلى قلب رجل واحد.

- ولأول مرة فى مصر تتوجه أجهزة الدولة برعايتها لأطفال بلا مأوى فتجوب سيارات خاصة مجهزة للبحث عن أطفال الشوارع وتجميعهم وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً ومهنياً لأعمال هادفة فى مصر ، جمعوا حتى الآن 750 ألف طفل من الشارع والميادين من أصل حوالي2 مليون طفل.

- ولأول مرة أيضاً يعلن الإنسان الثقافة أحد مرتكزات إعادة بناء الإنسان المصري بعد التعليم والصحة.

- مركز مجدي يعقوب للقلب فى مدينة أسوان الجديدة سيقدم العلاج لحوالي 12 ألف مريض سنوياً ، وسيكون منارة للعالم كله ، ومركز لإبداع الشباب المصري، وسيكون به مركز للأبحاث ولتدريب الأطباء والتمريض والفنيين ، وسيعتمد على تبرعات المصريين والعرب والأجانب إلى جانب

مساندة الدولة والمجتمع المدني.

عظيمات مصر وانتصار الإنسان للتاء المربوطة:

علاقة الإنسان والمرأة المصرية الذي أطلق عليها عظيمات مصر علاقة من نوع خاص جداً ، عنوانها (الإجلال والاحترام) مملوءة بالعزة والفخر والتقدير، ولم لا وهي من لا تتواني فى التفاني من أجل مصر .

هي .. من تقدم أغلى وأعز ما تملك ، فلذة كبدها « ابنها ، زوجها ، شقيقها » فداء للوطن راضية .

وهي من يستدعيها الإنسان كلما مر الوطن بمحنة أو عان من خطر أو أزمة وهي .. من توجها ولأول مرة فى التاريخ مستشاراً للأمن القومي ومحافظ ، وست وزيرات ، 89 نائبة بالبرلمان ، إلى جانب منصبي نائب ووكيل محافظ البنك المركزي ورئيس البنك الأهلي وأربع نائبات للمحافظين وثلاث نائبات للوزراء وارتفع عدد القاضيات في مصر ليصل إلى 66 قاضية ، ولأول مرة تم تعيين 6 نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة ، ووصل عدد المأذونات الشرعيات إلى 6 بالإضافة إلى منصب العمدة الذي تبوأته أكثر من امرأة.

وإذا تكلمنا عن المرأة المصرية منذ يناير 2011 حتى الآن فلن ننسى على الإطلاق قدرتها على إدارة بيتها بما هو متاح اقتصادياً الآن ، فنحن نعرف أنها هي العنصر العائلي الأول الذي يمسك باقتصاديات الأسرة سواء كان ذلك في مجال توفير الطعام أو الملبس أو تعليم الأبناء أو علاج الأسرة كلها ، إنها المواطنة التي تقع على أكتافها كل تبعات بناء مصر المستقبل الذي يصعب الوصول إليه إلا بالتضحية من الجميع.

كما أن الملاحظ والواضح أن كل التشكيلات التي يصدر بها قرارات جمهورية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية عادة ما تضم عدداً من الخبيرات ، مما يشير إلى اهتمام الإنسان بوجود المرأة المصرية فى كل المجالات والتخصصات .

انها صوت ضمير الأمة والحارس على وجدان الوطن هكذا وصفها الإنسان فى احتفالية أقيمت بمناسبة عيد الأم .

- **الإنسان يعتذر :**

فى مواقف كثيرة لم يتردد الرئيس فى الاعتذار عن التقصير بحق المرأة سواء فى حمايتها أو عدم إظهار التقدير الكافي لها ، ففي أثناء الاحتفالات بتنصيبه رئيساً للجمهورية تعرضت إحدى السيدات في ميدان التحرير للتحرش ، فسارع بزيارتها وإهدائها باقة من الورود قائلاً « حقك علينا .. إحنا آسفين ، وسأخاطب كل جندي لمنع تكرار هذا الأمر ».

- **سائقة العربة :**

تتعدد المواقف التى تؤكد تقدير الإنسان العميق للمرأة المصرية وتأكيده الدائم لقيمة العمل فعندما انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي صورة لفتاة من الإسكندرية تدعى منى السيد إبراهيم بدر ، وهي تجر عربة بضائع أثار الأمر إعجابه الشديد لكفاحها وإصرارها على تحقيق واقع أفضل لأسرتها .

قرر مقابلة منى التى اعتبرها نموذجاً مشرفاً لكافة شباب مصر ، وقدوة عظيمة لجميع المصريين بسبب إعلائها لقيم العمل والعطاء والصبر، وبعد انتهاء اللقاء فى قصر الرئاسة أصر أن يفتح لها باب السيارة بنفسه ، وطالب وزارة الإسكان بتوفير شقة مجهزة بكامل الأثاث لها ووجه بمساعدتها فى تعلم قيادة السيارات ، وتوفير سيارة نقل بضائع لها لتقودها بدلاً من جر عربة البضائع .

- **مراسلة قناة « أون تي في » :**

أما « لمياء حمدين » مراسلة قناة « أون تي في » التي انتشرت صورتها خلال عملها وهي تحمل طفلها على يديها ، فتلقت اتصالاً من مؤسسة الرئاسة لإبلاغها تحيات الإنسان على موقفها وتقديرها لدورها كأم وامرأة عاملة .

- **الحاجة زينب من منية سندوب بالمنصورة**

السيدة المسنة زينب مصطفى سعد الملاح امرأة كفيفة ، لم تمنعها ظروفها المعيشية الصعبة من التبرع بقرطها الذهبي لصالح صندوق « تحيا مصر ».

وعندما رفض البنك أخذ القرط لأنه لا يتعامل إلا مع النقود ، ذهبت وباعته وعادت لتتبرع بثمنة للصندوق .

هذا التصرف الذي يليق بالمرأة المصرية دعا الإنسان إلى استقبال السيدة «زينب» فى القصر الرئاسي ، فأخبرته أنها عندما سمعت أنه تبرع بنصف راتبه ونصف ميراثه قالت لأبنائها : « هذا رجل صادق وإذا كان عمل كده علشان بلدنا فالمفروض كل واحد فينا يقدم اللي يقدر عليه ».

بدوره سألها الرئس إذا كانت أدت فريضة الحج ، وعندما نفت ، قال : «خلاص يا حاجة إنتى هتحجي السنة دي على نفقتي الخاصة ، علشان تروحي تدعى لمصر فى الحرم وعند سيدنا النبي إن ربنا يحفظها ويحميها » .

هذا التبرع تم توثيقة بمتحف رئاسة الجمهورية ليظل دلالة على عظمة وتضحية الشعب المصري العظيم وقرر الإنسان أن يشتري القرط من ماله الخاص ويضعه فى مكان بارز بمتحف الرئاسة ليكون ذكرى للأجيال .

يرى الإنسان أن الإرادة السياسية ليست كافية لتمكين المرأة في ظل ثقافة مجتمعية قد تكون حاجبة ، ورافضة لدور المرأة ، ويعتبر المشكلة التى تواجهها بلادنا أن الرجل قد يكون غير منصف للمرأة ، ويقول :« إن من التحضر إعطاء المرأة دوراً ، وليس الأمر تفضلاً أو مجاملة لها ».

ودعا في أكثر من مناسبة إلى ضرورة تغيير ثقافتنا تجاه المرأة ، وأن يبذل الإعلام والمسجد والكنيسة والتعليم جهداً في هذا الأمر ، وقال إن معظم المشاركين معه فى ماراثون الصباح كانوا من السيدات ونساء الحكومة .

- في حوار سيادته مع المخرجة والإعلامية ساندرا نشأت تحت عنوان « شعب ورئيس»[1]:

أ) لم أحلم أبداً بمنصب رئيس جمهورية وتمنيت أن كون « ضابط طيار ».

ب) حاولت واجتهدت لحماية وطني فى ظروف صعبة .. وهذه سيرتي الذاتية والدي كان صاحب قرار ... ووالدتي صاحبة رأي ورشد عجيب .

ج) السيسي للمواطن .. تكلم كما شئت دون خوف ... بشرط ألا تؤذي البلد.

د) الرئيس لا يستطيع العمل وحده ... ونجهز كوادر للمناصب العليا .

هـ) الإخوان لم يدركوا أن الحل الوحيد فى 30 يونيو .. كان انتخابات رئاسية مبكرة .

و) تحركت لحماية المصريين... وليس من أجل شعبية .

ز) الشعب المصري شاطر ونبيه .. وأطالبه بقليل من الصبر .

ح) لن أكون مبالغاً فى أن الأوضاع ستتغير ... وتكون أفضل من الوقت الحالي.

ط) الأخلاق والانضباط والأمانة والشرف والإخلاص ... معايير اختيار المسئولين .

ي) مرحلة تثبيت الدولة فى نهايتها ... وسنقضى على الإرهاب تماماً .

ك) بالتنمية الحقيقية ... سوف نعوض أهل سيناء عما عانوه خلال السنوات الماضية .

ل) لا أسعى لتخليد اسمي ... وأحب أن أكون « السيسى الإنسان ».

- عندما قال الرئيس للمصريين : « هتتعبوا معايا أوي » :

ليست هذه أول مرة يقول فيها الرئيس « هتتعبوا معايا أوي » ولكنه قال هذه الرسالة من قبل بالنص ، حينما أعلن عن ترشحه لولاية ثانية فى يناير الماضي .. ومن المفترض أن المرشح الرئاسي يقول :« انتوا هتاكلوا معايا الشهد ! ولكنه لا يريد خداع الرأي العام . فقد انتهى زمن كانوا يقولون فيه :« المنحة يا ريس » وانتقلنا إلى زمن « العرق والدموع » لنسدد الفواتير القديمة » [2]

(1) الجمهورية الأربعاء 21 مارس 2018 .
(2) المصري اليوم الاثنين 2018/4/30

ومضات فى حياة الإنسان :

- أجرى تغييرات في قيادات القوات المسلحة عام 2014 أهمها اللواء أحمد وصفي ليكون رئيساً لهيئة تدريب القوات المسلحة بدلاً من قيادة الجيش الثاني الميداني ، ويشغل حالياً منصب مساعد وزير الدفاع .
- كما أجري في أكتوبر 2017 تعديلاً بتعيين الفريق محمد فريد حجازي بدلا من الفريق محمود حجازي رئيس أركان القوات المسلحة الذي عينه مستشاراً لرئيس الجمهورية للتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات .
- عين الفريق محمد زكى قائد قوات الحرس الجمهوري وزيراً للدفاع قائد عام للقوات المسلحة بدلاً من الفريق أول صدقى صبحي.
- أجرى تعديلاً بتعيين كل من وزير الداخلية اللواء مجدي عبد الغفار خلفاً للواء محمد إبراهيم واللواء محمود توفيق بدلاً من اللواء مجدى عبد الغفار.

تواضع رئيس

فى لفتة إنسانية رائعة نشرت الأهرام بتاريخ 2018/5/6 تحت عنوان تواضع رئيس « ممكن أتصور معاكم »! (1)

(خلال الندوة التثقيفية الـ28 التى أقامتها القوات المسلحة يوم 28 إبريل الماضى قدمت الفنانة ندى شريف المنسى فقرة غنائية بعنوان «يا حبايب مصر» وصاحبها في تلك الفقرة العازف د.شادى نصيف وديع مدرس بكلية التربية الموسيقية، وقد تصادف أن الفنانة ندى من ذوى الاحتياجات الخاصة وكذلك د.شادى حيث يعانيان فقد الإبصار.

بعد نهاية الفقرة، وبدون ترتيب مسبق التقط الرئيس عبدالفتاح السيسى الميكروفون قائلا «من فضلكم ممكن أتصور معاكم»، وهنا ضجت القاعة بالتصفيق إعجابا بتواضع الرئيس وتشجيعه لأصحاب المواهب، وذوى الاحتياجات الخاصة، وقفز الرئيس مسرعا إلى المسرح ليلتقط صورة مع الفنانة ندى ود.شادى ومرافقيها فى لفتة إنسانية هائلة، ومشاعر فياضة تحمل الحب والخير لكل مواطن مصرى على هذه الأرض الطيبة).

هى سمات «شخصية الرئيس الإنسان » التى لم تتغير بموقع أو بمنصب ليظل محافظا على تواضعه وبساطته مع الجميع حتى مع هؤلاء الذين لم يروه بأبصارهم ليكون يدا حانية عليهم وعلى غيرهم تشحذ همتهم وتنير بصيرتهم.

(1) الأهرام فى 2018/5/6 .

- وفي يوم 26 مايو 2018م واحتفالاً بالعاشر من رمضان 1439 هـ قرر الإنسان طرح ميدالية تذكارية جديدة يطلق عليها « ميدالية اليوبيل الذهبي للقوات البحرية » بمناسبة مرور خمسين عاماً على إغراق المدمرة « إيلات » ونشرت الجريدة الرسمية المصرية قرار رئيس الجمهورية رقم 236 لسنة 2018م ، وتكون الميدالية من طبقة واحدة من البرونز وتلي في الترتيب الميداليات العسكرية التي صدرت حتى الآن ، والجدير بالذكر أن المدمرة إيلات الإسرائيلية أغرقتها القوات البحرية المصرية في البحر المتوسط أمام شواطئ بور سعيد في 1967/10/21 م بعد أربع أشهر من نكسة 1967م مما نتج عنها مقتل 47 وجرح 91 وهي عملية مختلفة عن العمليات الهجومية الثلاث على ميناء إيلات الإسرائيلي والتى تم فيها إغراق 4 سفن نواقل وتفجير الرصيف الحربي للميناء بالكامل .

الانتقادات والملاحظات التى وجهت ولا تزال للآثار المترتبة على رؤية ومشروع الإنسان

- في سبتمبر 2014 انتقدت منظمة « هيومان رايتس ووتش »- إحدى أدوات الغرب - حالة حقوق الإنسان فى مصر تحت حكم السيسى في مستهل زيارة سيادته للولايات المتحدة من نفس الشهر ، حيث انتقدت وجود الحملات القمعية المستمرة على الحريات الأساسية ، بما فيها الديمقراطية ، وبما فيها سجن المعارضين السياسيين على نطاق واسع ، وأحكام الإعدام الجماعية ، وغياب المحاسبة على مقتل أكثر من ألف متظاهر بأيدي قوات الأمن.

- فى نوفمبر من نفس العام وصفت المنظمة أن حقوق الإنسان تراجعت تحت حكم السيسي، واستشهدت باستمرار العمل بقانون التظاهر وحملات الاعتقال الواسعة للناشطين السياسيين ، ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وطالبت سيادته بتحسين هذه الأوضاع.

والرد: ليس هناك معتقلون وإنما مقبوض عليهم بإجراءات قانونية على ذمة قضايا جنائية .

- كما ادعت أن عهده شهد ارتفاعاً ملحوظاً فى أعداد المحكوم عليهم بالإعدام حيث ارتفع العدد من 109 فى عام 2013 إلى 509 فى عام 2014 .

الرد : إنها أحكام قضائية خاضعة لدرجات تقاضي متعددة تسمح بإعادة المحاكمة تحقيقاً للعدالة وفقاً للقوانين المعمول بها فى مصر ، وهو شأن داخلي ، والقضاء سلطة مستقلة.

- ثم يقولون : كشفت بعض المصادر عن وجود انتهاكات لحقوق الإنسان، حيث بلغ عدد الصحفيين المحبوسين 19 صحفياً ، وهو يعد الأكبر

منذ اعتقالات سبتمبر عام 1981 خلال الأيام الأخيرة من حكم الرئيس الأسبق أنور السادات ، إلا أن عهد الإنسان شهد أيضاً غياب ظاهرة قتل الصحفيين وهوا لأمر الذي تكرر فى عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي والرئيس المؤقت عدلي منصور .

والرد : المقبوض عليهم نتيجة ارتكاب أفعال يعاقب عليها القانون وليست على ذمة قضايا حرية التعبير كأي دولة فى العالم وليس فى مصر وحدها أولهم أمريكا ودول الغرب.

- انتقدت بعض وسائل الإعلام والمنظمات المدنية الغربية والصهيونية سياسة الإنسان فى التعامل مع أهل سيناء ، حيث أصدر سيادته قراراً بإخلاء الشريط الحدودي مع قطاع غزة بعمق 500 متر ثم زيادتها لاحقاً إلي كيلو متر ، وذلك بعد الهجوم الذى تعرض له أفراد من الجيش المصري والشرطة المصرية وأدى إلى مقتل 30 ضابطاً وجندياً ، وبعد القرار شبه بعض «النشطاء » االممولين من الخارج لقرار بالنكبة المصرية .

- الرد : ما يحدث فى سيناء شأن داخلي ، يخص أجهزة الدولة المصرية مع مواطنيها ، تعيد من خلاله ترتيب الأوضاع للحفاظ على سلامتهم وسلامة الأمن القومي ، ونقلوا لأماكن أكثر أماناً وتعويضهم بشكل لائق ، ووفرت لهم كل سبل الراحة والمعيشة الكريمة من مأكل ومشرب ورعاية صحية واجتماعية ودراسية للأبناء ووسائل انتقال ، خاصة أن هذه منطقة حرب ينبغي إبعاد المواطنين عنها كما حدث من تهجير لمواطنى مدن القناة أثناء حرب الأستنزاف التى بدأت عقب نكسة 1967م .

- أغضبت الأنباء عن ارتفاع أسعار الخدمات الأساسية عدداً من رواد مواقع التواصل الاجتماعي فى مصر ، بعد أن أعلن وزير النقل رفع سعر تذكرة المترو .

واشتكي المتفاعلون مع هذه الأنباء من غلاء الأسعار قائلين إن إنجاز المشاريع الكبيرة يجب ألا يكون على حساب المواطن الفقير وتمني آخرون إعادة النظر فى أسعار الخدمات الأساسية التى وصفوها بـ « الجائرة ».

من ناحية أخرى ثمن آخرون جهود الحكومة مؤكدين أن المشاريع الكبيرة التى تنفذها ستوفر الرقي الاقتصادي لمصر وتحرر قرارها السياسي كما أشار آخرون إلى أن ارتفاع الأسعار أمر لا يقتصر على مصر ، وسيصب فى صالح المواطنين فى النهاية .

- رغم إقامة حكومة الرئيس الإنسان مئات الآلاف من الوحدات السكنية ما بين اجتماعي واقتصادي بخلاف الإسكان لحالات العشوائيات الإأن المستندات المطلوبة والضمانات الخاصة بالتمويل العقاري بالإضافة للمقدم ودفعات التعاقد والاستلام تمثل عثرات أمام الأجيال الجديدة من الطبقة الوسطى التى تتطلع لتكوين أسر وتحصل على شقة بشروط وقواعد تراعي البعد الاجتماعي ومستوى الدخول وقدرات المواطنين ، وأعتقد أن أنسب

الحلول والأقرب للدراسة هي الإيجار التمويلي .

- وسألني صديقي الصحفي الشاب المؤيد والداعم للإنسان فى حملته الانتخابية أثناء تواجدنا بنقابة الصحفيين :

ما هو مفهوم العدالة الاجتماعية ؟

وما هو مفهوم حقوق المواطنة ؟

وهل قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الأخرى وضعت مصر فى موقف صعب وأصبحنا أمام حائط سد ؟

ثم يقول محدثي :

التعيين بالنيابة أو السلك الدبلوماسي على سبيل المثال يحتاج للياقة اجتماعية تحرم المتفوقين والنابهين والمميزين من أبناء الطبقات الكادحة للالتحاق بهما ، والغريب أن أرفع المناصب بالدولة المصرية لا تشترط مثل هذا الشرط لتولي مثلاً منصب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو نوابهما أو المحافظين أو سكرتيرى العموم أو ..... الخ

إن تطبيق قواعد العدالة تقتضي العودة للنظام الذي كان معمولاً به بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 وهو أن التميز العلمي والتفوق الأكاديمي هما المعيار الحقيقي للمفاضلة والاختيار مع مراعاة دواعي الأمن .

كما أن مخالفة الدستور فى اقتصار التعيين بالنيابة العامة ومجلس الدولة على الذكور وحرمان الإناث من هذا الحق يعد تمييزاً غير مبرر وترسيخاً للمجتمع الذكوري ويخالف قواعد العدالة .

أن المواطن البسيط يريد أن يشعر بقيمة ما لديه من دخل من خلال سداد التزاماته الحياتية أو بمعنى أدق القوة الشرائية لعملته الوطنية واستطرد قائلاً أليس من المنطقي تطبيق مبادئ :

الشفافية ... الصدق ... الحسم ... للجميع وعلى الجميع دون تمييز .

نحتاج قيادات لديها رؤية وافكار خارج الصندوق مبتكرين بمسابقات يتقدم كل منهم بمشروعات لتطوير المكان تفحص اعمالهم المقدمة لجان أكاديمية متخصصة.

نحتاج أن نعرف لماذا تم تعيين المسئول ؟ ونعرف أيضاً لماذا تم الاستغناء عنه ؟

كنت منصتاً وحريصاً على قراءة تعبيرات وجهه وقررت أن أقدمها كما هي باعتبارها استفسارات وتساؤلات مشروعة لشاب وطني محب لقائده

عاشقاً لتراب بلده.

رؤية المفكرين فى مشروع الإنسان:

1- الكاتب الصحفي عبد القادر شهيب يكتب تحت عنوان :

الرئيس وعلاج أمراضنا الاقتصادية المزمنة (بتصرف)[1]:

أكثر من مرة قال الرئيس عبد الفتاح السيسي : إنه رفض علاج أمراضنا الاقتصادية المزمنة بالمسكنات ، وأصر على العلاج الكامل لها وإجراء جراحات لاقتصادنا حتي يبرأ عن هذه الأمراض التي سكتنا عليها عدة عقود مضت .. لذلك فإن هذا العلاج يحتاج لوقت وصبر وتحمل حتي يحقق نتائجه المرجوة .. وهذا صحيح تماماً فإن الرئيس السيسى لم يكترث بما قد يلحقه ذلك على شعبيته أو ما قد يعرضه ذلك لانتقادات البعض الذين يستثمرون سياسياً آلام الإصلاح الاقتصادي الضروري .

ولكن لابد وبعد أن أمضى الرئيس السيسي نحو ثلاثة أرباع الفترة الرئاسية وتبقى له عام منها أن نناقش السؤال الذي يطرحه البعض الآن ، خاصة هؤلاء الذين يتفقون مع الرئيس فى ضرورة وأهمية العلاج الناجح لأمراضنا الاقتصادية ويرفضون الاستمرار في التعامل معها بالمسكنات وهذا السؤال هو : هل ما وصفه الذين يديرون اقتصادنا الوطني وبدأنا تنفيذه هو العلاج الناجح فعلاً لأمراضنا الاقتصادية وهل هو علاج كاف أم أنه يحتاج لأدوية أخرى ؟.. وبعبارة أخرى هل هذا العلاج الذي يقدمه المسئولون عن إدارة اقتصادنا سيحل مشاكل الناس ، التي يتصدرها معاناتهم من تضخم شرس يلتهم الآن نحو ثلث دخولهم الحقيقة وأثر بالسلب على مستوى معيشتهم ، واضطرهم لتخفيض استهلاكهم حتى من السلع الضرورية الأساسية الغذائية ، أم أنه سوف يحل فقط مشاكل الحكومة والتى يتصدرها مشكلة شح الموارد وضيق ذات اليد في ظل إنفاق يزيد كثيرا عن مواردنا الأمر الذي تمخض عن عجز في موازنتها تزايد سنة بعد أخرى حتى سار يتجاوز الخط بنسبة 12% من الناتج القومي ، الأمر الذي جعل الحكومة تستدين أكثر لتسد هذا العجز ، وبالتالي زادت الأعباء السنوية لديونها خاصة المحلية ، والتى صارت تلتهم نحو ثلث الموازنة وبات استمرار هذا الوضع مستحيلاً وكارثياً ؟

فهناك توقعات التى اعترف المسؤولون عن إدارة صندوق النقد الدولي التى لم تتحقق والتقديرات غير الدقيقة لهم وأيضاً للمسئولين عن إدارة اقتصادنا الوطني الذين قدموا وصفة العلاج لأمراضنا الاقتصادية أو برنامجاً للإصلاح الاقتصادي فهم توقعوا ألا ينخفض الجنيه المصري بهذا القدر الذي أصابه وألا يتجاوز سعر الدولار بعد تعويم الجنية 14 أو 15 جنيهاً بينما ارتفع الدولار فى السوق المصرية بعد التعويم للجنية إلى أكثر من 18 جنيهاً

(1) المصور العدد 4833 فى 24 مايو 2017 .

الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل التضخم وأصاب الأسعار بالالتهاب فارتفعت بنسبة تجاوزت 30% وهو مالم يكن يتوقعه لا خبراء صندوق النقد الدولي ولا المسؤولون الذين يديرون اقتصادنا الوطني .. وخلال جولة المفاوضات الأخيرة التي جرت بين الحكومة المصرية وبعثة صندوق النقد الدولي ركزت البعثة جل اهتمامها على ضرورة اتخاذ الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري إجراءات عاجلة للسيطرة على معدل التضخم ووقف الارتفاع الهائل في الأسعار ، الذي زاد من معاناة الأغلب الأعم من المصريين خاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة ، وزاد أيضاً من شكواهم والمجاهرة علناً بها ، وهذا أمر من شأنه أن يعرقل أي إصلاح اقتصادي ، أو لا يساعد على المضي قدماً في إجراءات هذا الإصلاح ويعطل شفاء اقتصادنا من أمراضه المزمنة وأخطرها أننا نستهلك أكثر مما ننتج ونستورد أكثر مما نصدر ، ونضطر للاستدانة لنغطي عدم كفاية الناتج القومي بدلاً من زيادته وأيضاً بدلاً من تخفيض إنفاقنا القومي وبالتالي نعرض أنفسنا لخطر داهم وهو خطر التدخل في شئوننا الداخلية وفرض الوصاية السياسية الأجنبية علينا من قبل الدائنين وهو خطر سبق أن ذقنا مرارته في فترة من حياتنا خلال عهد الخديوي إسماعيل ومن بعده الخديوي توفيق .

وهكذا لقد وصف الذين يديرون اقتصادنا الوطني علاجاً لأمراضنا الاقتصادية دون أن يتحسبوا لآثارها الجانبية ، سواء على موازنة الحكومة أو على عموم المواطنين ، وبالتالي دون أن يكونوا مستعدين وجاهزين فوراً للتعامل مع هذه الآثار الجانبية وعلاجها أيضاً رغم أن كل دواء لدى الأطباء معروف سلفاً آثاره الجانبية ، وبالتالي معروف كيفية التعامل معها لتخفيف آلام المريض .. وهنا علينا أن نتأكد من قدرة وكفاءة من يعالجون أمراضنا الإقتصادية ، ما دمنا قد قررنا ألا نلجأ للمسكنات في التعامل مع هذه الأمراض.

ويعزز ذلك أن الرئيس السيسي نفسه أدي في الفترة الأخيرة ضيقه من تضارب وتناقض تقديرات بعض المسؤولين والوزراء في المجال الاقتصادي فيما يخص أموراً اقتصادية ، وكان أبرز الشواهد لذلك ما قاله الرئيس السيسي في إحدى جلسات مؤتمر الشباب بالإسماعيلية ، وهو يشكو من تضارب الآراء ما بين وزارتي الري والزراعة حول مشروع المليون ونصف مليون فدان ، وتحديداً حول المساحات الممكن زراعتها حالياً في هذا المشروع وحول الكميات المتوفرة من المياه ، خاصة المياه الجوفية وأماكنها ومواقعها بل وتضارب تقديرات خبراء وزارة الري وحدها بخصوص هذه المياه ومدى نسبة كفايتها لاستزراع هذه المساحة المستهدفة في هذا المشروع (مليون ونصف مليون فدان) .

ولعل هذا ما نأمل أن يحدث خلال السنة الرابعة للرئيس السيسي .. نأمل أن نفتح الباب لكل الاجتهادات لعلاج أمراضنا الاقتصادية وألا نتعامل مع اجتهادات المسئولين عن إدارة اقتصادنا الوطني باعتبارها مقدسة غير قابلة للمراجعة أو التنقيح أو الإضافة أو الحذف لبعض خطواتها إن أخطر الآثار

الجانبية لعلاج أمراضنا الاقتصادية وأشدها وطأة على أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة وهي التضخم ، لم يفلح الذين يديرون اقتصادنا فى احتوائها و التخفيف من حدة آلامها .. ولذلك نحن نحتاج لاجتهادات أخرى تخفف من وطأة هذا التضخم خلال السنة الأخيرة للفترة الرئاسية للرئيس السيسي تكون بداية طيبة للبرنامج الاقتصادي له فى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

2- الدكتور حسن أبو طالب يكتب :

السيسي والدولة المصرية ... من تثبيت المؤسسات ومواجهة الإرهاب إلى التطوير والإبداع (بتصرف)[1]:

فى أدبيات نظام الحكم والعلاقات الدولية فإن الدولة القومية أو الوطنية هي عصب النظام الدولي وهي العنصر الحاسم فيه ، وهي الفاعل الرئيس الذي يتكون من عناصر محددة كالأرض والشعب والحكومة ، وهي بذلك لديها شقان ؛ أولهما مادي يتعلق بالأرض تحدها حدود معترف بها ، وما فيها من موارد طبيعية وكلاهما يحتاجان إلى حماية من القائمين على الحكم بتفويض من الشعب أما الشق المعنوي فهو يتعلق بالسيادة وهي جملة الصلاحيات المطلقة التي يملكها الشعب ويفوض بها الحكومة لكي تمارس مهامها أمام الغير والحكومة هنا تعبير مجازي يعني النظام السياسي ككل والذي يتشكل بدوره من مؤسسات يتحدد دورها وعلاقتها بالشعب وبالمؤسسات الأخرى من خلال عقد اجتماعي يعرف بالدستور .

رؤية مبكرة للسيسي

الدولة الوطنية بهذا المعنى وما تواجهه من تحديات وتهديدات ومخاطر مختلفة المصادر مثلت جانباً مهما من فكر ورؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي حتى قبل أن يكون فى موقع الرجل الأول في البلاد ، ومن الأفكار المبكرة التى عبر عنها السيسي حين كان نائباً أول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع فى حكومة الدكتور حازم الببلاوي ، تلك التى تعبر عن العلاقة الجدلية بين فكر الدولة وفكر الجماعات الموجودة فى الدولة ، وكيف أن هذه العلاقة قائمة على أن فكر الدولة هو أكثر رحابة من فكر كل الجماعات والمنظمات التى تعمل فى كنفها وأن فكر أي جماعة مهما كانت شعبيتها فى مرحلة ما لا يمكنه وحده استيعاب الدولة ككل ، بل عليه أن يرقى أولاً إلى رحابة فكر الدولة بشموليته واتساعه وتسامحه وقبوله للجميع بلا إقصاء ، وإن لم تفعل الجماعة ذلك فمصيرها هو السقوط .

هذه الفكرة الجدلية وإن كانت تحاول شرح أسباب سقوط حكم جماعة الإخوان بعد عام واحد فقط جاءت بوضوح في حواره المنشور فى « المصري اليوم» بتاريخ 8 أكتوبر 2013 ، حيث قال: « إن هناك فارقاً كبيراً

(1) المصور العدد 4833 فى 24 /5/ 2017 .

جداً بين النسق العقائدي والنسق الفكري لأي جماعة وبين النسق الفكري والعقائدي للدولة ، ولابد أن يتناغم الاثنان مع بعضهما وحين يحدث التصادم بينهما هنا تكمن المشكلة ، وحتى يتناغم الاثنان مع بعضهما (نسق العقيدة ونسق الدولة) يجب أن يصعد أحدهما للآخر ، إما أن تصعد الدولة إلى الجماعة ، وهذا أمر مستحيل ، وإما أن تصعد الجماعة إلى الدولة ، من خلال التخلي عن نسقها العقائدي والديني، وهذا أمر أعتقد أنهم – الإخوان – لم يستطيعوا فعله ، لأن ذلك يتعارض مع البناء الفكري للجماعة ، وسيبقى هذا الفارق بين النسقين مؤدياً إلى وضع متقاطع يقود إلى وجود مشاكل وفوارق تجعل الناس تشعر بهذا الوضع وتخرج للتظاهر ».

هذه الإشكالية حسب إدراك السيسي لا تتوقف عند حد التصادم المحتمل بين جماعة منغلقة على نفسها ورافضة قبول الآخر في منظومة الدولة وساعية إلى اقتناص الدولة نفسها دون القدرة على ذلك ، ولكنها – أي الإشكالية بين نسق الدولة ونسق الجماعة – تمتد إلى التشابك والتداخل بين النسق العقائدي للدولة والنسق العقائدي للفرد ، ولكن النتيجة أن هناك مساراً مختلفاً ، ذلك أن للفرد أيضاً « نسق وبناء فكري وعقائدي » لكن هذا البناء العقائدي للفرد قد ينسجم مع الدولة لأنه في هذه الحالة قد يختار الصعود إلى نسق الدولة للتناغم معها ، لكن ذلك يصعب حدوثه في حالة المجموعة ، لأن لها عقيدة واحدة وتتصور أنها لو فرطت في فرد منها ، فإنها تفرط في الفكرة نفسها « وهنا نلاحظ أن المرونة تتحقق في علاقة الفرد غير المتورط في جماعة منغلقة على نفسها وتكره الآخر ، بينما لا يمكن أن يتحقق ذلك مع الجماعة ذات الفكر الإقصائي .

تحديات التطلع إلى الأمام

ولما كانت الدولة كائناً متحركاً لا يعرف السكون ، يتطلع دائماً إلى الأمام ، في الآن نفسه تواجه مشكلات وتحديات مختلفة ، نابعة من تراكمات سابقة أو تطورات حديثة في العالم أو الإقليم ، فهنا يكون السؤال كيف تتصرف الدولة ؟

جاءت الإجابة المبكرة لدى عبد الفتاح السيسي مركزة على ثلاث قضايا محورية :

الأولى : قضية التطور الديمقراطي في مصر وحسب السيسي « الممارسة الديمقراطية لأي دولة زي مصر في البداية بتاعتها تبقى هشة وضعيفة ،عقبال الناس ما تعرف تشتغل وتتحرك وتحكم نفسها وتدير أمورها بتاخد سنين » والمسألة هنا مرتبطة بالممارسة الفعلية وفي ظل أي ظروف ، ولما كانت مصر تعاني اضطرابات الفترة الانتقالية ، فبدأ منطقياً لدى السيسي أن الأمر سوف يتطلب بعض الوقت إلى أن يعتاد المجتمع ككل أسس الممارسة الديمقراطية وقيمها الكلية وأن الزمن كفيل بالتغلب على هذه

الإشكالية .

الثانيـة : وهـي العلاقـة بـين التحـديات التـي تواجـه الدولـة المصـرية بإمكانياتها المحدودة والقدرة على احتواء تلك التحديات والتغلب عليها ، ووفقاً للسيسي فإن « حجم التحديات كبيرة جداً ، لأنها تراكمات سنين طويلة جداً ، التحديات أكبر من مصر ، ضخمة جداً قد تكون أكبر من قدرة مصر كدولة لكنها ليست أكبر من قدرات المصريين ». فإذا كانت الدولة إمكانياتها محدودة ولا يمكنها التغلب بمفردها على هذه التحديات ، فإن الاعتماد على المصريين وقدراتهم في التضحية ، وفي قبول الإجراءات الصعبة والتجاوب معها ، إذ تشكل بؤرة إيمان قوية لدى السيسي منذ فترة مبكرة ، فالشعب هو الرهان ، والذي يمكنه وحده أن يعوض محدودية إمكانات الدولة في مواجهة تحديات هائلة .

الثالثة : وهي مرتبطة بأحداث تلك الفترة المبكرة في مواجهة العنف والتخريب الذي شاع في مواقع مختلفة في مصر ، في وقت لم تكن الأجهزة الأمنية الشرطية قد استطاعت أن تستجمع قواها وهنا لاحظ السيسي أن الأمر يتطلب انتقالاً جوهرياً في أسلوب المواجهة مع جماعات العنف والتخريب والإنتقال من الاحتواء السلبي على المواجهة النشطة ، « فعملية ضبط النفس والاستمرار في تلقي الضربات لن تستمر لأنها ستؤدي إلى مخاطر شديدة على أمن مصر ، لا المديرية ولا القسم ولا المحافظة وممتلكات الناس ، هذا الأمر لن يستمر وسنتصدى له بكل قوة وحسم ، الأمر واضح خلاص اللي بيهاجم ده عايز يهد مصر ، وإن لم تدافع فأنت تساهم في هد مصر ».

بقاء الدولة مرتبط برضاء الناس

وفي البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي نلاحظ تفصيلاً أكثر في مفهوم الدولة وصلتها بنظام الحكم ورضاء المواطنين من خلال تعميق المواطنة وحيادية الدولة ، إذ من حق المواطن المصري أن يطمئن تماماً إلى سيادة مبدأ المساواة والمواطنة ، فيضمن حياد مؤسسات الدولة كلها ، وحرصها على الفصل بين الدولة والنظام السياسي الحاكم رئيساً وحكومة وأحزاباً .

ولكي تنجو مصر من أي فشل فلابد أن يترسخ الوعي لدى الجميع « بأن أخطر ما يمكن أن تتعرض له دولة مثل مصر يعيش على أرضها نحو 90 مليون نسمة تواجه تهديدات من الداخل وعلى الحدود هو أن تسقط في براثن الفشل ، وتعجز عن تحقيق الحد الأدنى المطلوب من الأمن والتنمية والعدالة لمواطنيها » فالبقاء للدولة ككيان كفؤ ومتطور مرتبط بالأمن والتنمية والعدالة لكافة المواطنين ومرتبط أيضاً بأن « تكون مصر جمهورية ديمقراطية دولة قانون ومؤسسات بمشاركة كل الاتجاهات في العملية السياسية وبتداول للسلطة يتم في إطار دستوري وقانوني يكون مكفولاً للجميع ».

ونظراً لشدة المعركة مع الإرهاب ومن يمولونه ويسلحون أطرافه حدد الرئيس السيسي هدف الفترة الأولى من رئاسته في تثبيت الدولة ومؤسساتها وعدم السماح بسقوطها ، مع الاستمرار في الإصلاح التدريجي وفقاً للإمكانات وقد عبر عن هذه الفكرة بعمق وتفصيل في كلمته أثناء إطلاق استراتيجية مصر للتنمية المستدامة في 24 فبراير 2016 ، مشيراً على « أن هدفنا هو الحفاظ على الدولة المصرية ». فأي دولة غايتها القومية هو بقاؤها بمعنى أن الدولة المصرية خلال الفترة الماضية أو السنوات كانت معرضة لتهديد حقيقي وما زالت ، وتحدثت أمام البرلمان بكل وضوح هل من كانوا يتمنون ويعملون من أجل أن يكون مصير مصر كمصير الآخرين قائم أم انتهى ، إذا كان انتهى فذلك خير ولكنه لم ينته بعد ، ما زالت المحاولات تبذل لكي تسقط مصر .

وصار مطلوباً السير في اتجاهين في آن واحد اتجاه حماية الدولة وبقاؤها واتجاه تنمية الدولة وإصلاح مؤسساتها تدريجياً وزيادة وعي الشعب بما يحيط به وهو ما يمكن تلخيص فكر السيسي تجاه الدولة على النحو التالي :

الدولة كيان رحب يتسع الجميع في إطار القانون والدستور ومنظومة القيم التي يرتضيها الشعب .

أن مصر مرت بفترة اضطراب ألقت بظلالها على كافة مؤسسات الدولة ولذا كانت الخطوة الأولى هي حماية تلك المؤسسات وعدم السماح بوقوعها مهما كانت الظروف .

أن الحرب ضد الإرهاب لا تقل خطورة عن الحرب النظامية مما يستوجب وعياً خاصاً من الشعب وجهوداً جبارة من الجيش والشرطة .

إن إمكانيات الدولة المصرية الضعيفة مقارنة بالتحديات الأمنية والتنموية الهائلة يمكن تعويضها بالاعتماد على قدرات الشعب في التضحية وتقبل المعاناة ، شريطة أن تكون هناك ثقة متبادلة بين الشعب والحاكم ودون تلك الثقة سيكون من العسير مواجهة التحديات التي تواجه الدولة ومؤسساتها .

أن واجب الرئيس ومن يعملون معه أن يعطوا دائماً الأمل للشعب بأن المستقبل المقبل سيكون أفضل ، استناداً إلى أعمال حقيقية يتم إنجازها وليست مجرد وعود فارغة المضمون .

أن قوة مصر وجيشها هي قوة لمنع العدوان وحماية الدولة وبقائها وليست من أجل المغامرات الخارجية أو العدوان على أحد .

من التثبيت إلى الإبداع

ويظل السؤال مطروحاً ماذا عن مهام فترة رئاسية ثانية تعد احتمالاً مرجحاً بقوة للرئيس السيسي ؟ اعتقد جازماً أن المطلوب الآن هو الانتقال من

مرحلة تثبيت الدولة إلى مرحلة تطوير الدولة وإبداع النموذج الفعال الرشيد بكل ما يعنيه ذلك من أداء تنموي شامل يبدأ بإصلاح جذري للهيكل الإداري للدولة ووضع برنامج عمل لتطوير أداء المؤسسات جميعها التشريعية والقضائية والتنفيذية واتخاذ القرارات الصعبة لتطوير المنظومة التعليمية مصحوبة بتطوير منظومة البحث العلمي وربط نتائجه بواقع الصناعة والإنتاج وتحديث أداء الأجهزة الأمنية بداية من أصغر رتبة إلى أعلى قيادة وتطبيق رؤية متطورة لمواجهة في العمق للمشكلات الحياتية التى تنغص معيشة المواطنين خاصة الطبقة المتوسطة التى تمثل العمود الفقري للدولة والمجتمع وعدم تركها تغوص إلى أعماق المجهول فتأخذ معها كل شئ وتطوير منظومة الإعلام لاسيما المملوك للدولة ليصبح خادماً للشعب ، ورافعاً لوعيه وأن تكون الدولة رافعة للثقافة والفنون وليس عقبة كؤود فبدون تطوير مبرمج قد يصبح هدف تثبيت الدولة نفسه فى مهب الريح أعاذنا الله من مثل هذا المصير المجهول .

3- الكاتب الصحفي حزين عمر يكتب

السيسي تجسيد للجندية المصرية [1]

أبعد الحالمين انطلاقاً في عالم الخيال منذ أربع سنوات تقريباً لم يقترب سقف أحلامه مما أضحى الآن واقعاً مدهشاً لمحبي مصر وصاعقاً لخصومها

كان الظن لدى المتفائلين – عقب سقوط تنظيم الإخوان الإرهابي – أن يتمكن النظام الجديد من توفير الكهرباء والماء والخبز والأمن للمواطنين ، وهي العناصر الحياتية الضرورية التى افتقدها المواطن طوال « عام الرمادة » الذي تحول فيه أكبر تنظيم عصابي ماسوني إجرامي إلى حكم أقدم دول الأرض وقد غرس هذا التنظيم مخالبه : أعضاءه فى كل مفاصل الدولة وشعابها ودروبها ومؤسساتها فإذا ما ثار الشعب وسانده الجيش للإطاحة برأس التنظيم من القصر الجمهوري وتطهير القصر من أدرانه فإن من العسير القضاء على هذا التغلغل والتغول من رجال الإخوان ونسائهم في كل وزارة وهيئة وجامعة وإدارة ووسيلة إعلام وصحيفة قومية وغير قومية حتى النـــــدوات الأدبيـــــة والمقـــــاهي الشـــــعبية لـــــم تسلم من اندساس عناصرهم بين روادها وقد كانت خطة هذا التنظيم الوحشي أن يظل هنا قابعاً فوق صدورنا مندساً عبر ذرات دمائنا حتى لو تمكنت قواتنا المسلحة بناء على طلب الشعب واحتشاده وثورته ، من خلع محمد العياط ورجال وزارته.

(1) الهلال مارس 2018 .

في ذاك الجو القاتم كانت المؤشرات الشكلية توحي بأن مصر على أعتاب حرب أهلية ، أو أنها على وشك انهيار اقتصادي ، أو أن فتنة ما ستقع بين رجال جيشها وشرطتها أو أن تدخلاً عدائياً من الغرب سوف يعيد التنظيم الإرهابي إلى سدة العرش ليكملوا عصرهم الجليدي الرجعي الحجري مائة عام أو أكثر !!!

جيش مصر تسري فيه روح الجندية منذ آلاف السنين ، وقد لا تبدو إلا لعالم بالتاريخ وبنفسيات الشعوب ، فيظن الجاهل أنه قد تمكن من هذا الجيش ، بل قد يختفي الجيش نفسه في فترات تاريخية بعينها – كالعصر الفاطمي مثلاً – لكنه اختفاء التمويه والتحضير لمعركة حضارية أخرى .. يعود المصريون إلى قراهم وحقولهم ومراعيهم ووديانهم حتى يظن أصحاب النظرات القاهرة أن مصر أضحت بلا جيش ، فإذا نبغ من بين أهلها رجل وطني وشخصية فذة ، وأطلقت صوتها بنداء الوطن والحشد تواترات الرجال من كل غيط وكفر ونجع وقرية ومدينة ، وحملو السلاح وأطاحوا بكل غاز وغاشم ولئيم ، فلتنظر كيف لبى أهل مصر – بجنديتهم الكامنة فيهم – نداء الجهاد ضد الصليبيين فاحتشدوا حول صلاح الدين ومن قبله ومن بعده في معارك امتدت حوالي قرنين من الزمان حتى انتصروا لوطنهم مصر ولسائر أوطان المسلمين .. ثم كان حشد هؤلاء الجنود حول قطز وبيبرس وهما يواجهان التتار حتى انتصرت حضارة مصر على همجية التتار ثم انظر كيف أيقن محمد على – الداهية الكبير – بقيمة الجندية المصرية فتخلص من بقايا المماليك ثم راح يجمع شباب مصر من كل إقليم وحدب وأخفاهم عن الأعين هنالك في جنوب مصر ، وراح يزيل بعض ما ران على سواعدهم من إهمال ببعض التدريب والتنظيم والتلقين فإذا بهذا الجيش – من الفلاحين – يضحى خلال سنوات أعظم جيوش العالم وأقواها ويذيق الأتراك ذل الهزيمة : واقعه تلو الأخرى، ويسحقهم سحقاً في كل مواجهة ، حتى أوشك على إسقاط سلطنتهم في اسطنبول ، ولولا استنجاد الأتراك بالقوى العظمى حينذاك : إنجلترا وفرنسا وروسيا لأضحت أراضي تركيا الراهنة إقليماً مصرياً .. وعلى ذكر هذه الوقائع من الانتصارات المصرية المتصلة والهزائم التركية الفاضحة لم يتعلم أتراك اليوم من ذاك الدرس القريب ، ويحاول الفسل الداعي أردوغان أن يشوش على حق مصر في استعادة أنفاسها ، ثم قوتها ، ثم أمجادها ... ولكنها أصبحت الآن حقيقة متجسدة وفي زمن قياسي ربما أسرع من إنجاز محمد على في هذا الصدد .

الرمز الأكبر

أحد أبناء هذه الجندية الفطرية ، ورمزها الأكبر عبد الفتاح السيسي لخص وجسد كل هذا التاريخ في أقل من أربع سنوات ، وهي في عمر مصر الذي يتجاوز خمسة عشر ألف عام مجرد ومضة عين ، لكنها في عمر الإنجاز البشري لا تقل عن نصف قرن .. نصف قرن اختصرها بطل مصر القومي عبد الفتاح السيسي في أربع سنوات بدأت بيقينه المطلق في عبقرية الجندية المصرية وسماتها الفريدة : الجلد ، والتأني ، والإتقان ، والدهاء ، والعقيدة ،

والصبر ، والإحتمال ، والتخطيط ، والفعل قبل رد الفعل ، والعمل في السر حتى كأن شيئاً لا يحدث !! والعمل فى العلن حتى كأن كل شئ يحدث فعلاً !!!

لقد أضحى من المسلمات على المستوى العالمي أن موازين القوى قد اختلت خلال سنوات السيسي لصالح مصر ، وفاجأ هذا الاختلال أشقاءنا وأعداءنا معاً وكل يوم جديد يبث القائد الأعلى فى جيشنا نفثة روح جديدة ، ويمد خطواته خطوات وثابة : في البر والبحر والجو وتحت الأرض وفى أغوار البحار ، حتى أصبح أقصى ما يستطيعه عدونا حيال هذه الطفرات هو أن يشوش علينا فى وسيلة إعلام ، وأن يشتمنا في صحيفة وأن يطلق شائعة طائشة ترتد إلى نحره ، وأن يزرع قنبلة بدائية أمام دار القضاء العالي ، أن يهاجم مصلين راكعين فى مسجد أو زائرين عابدين فى كنيسة !!!

ولم تقف قيادة السيسي عند خلع سرطان الإخوان من الجسد المصري ولا عند بث اليأس فى قلوب الخصوم من خلال قوتنا العسكرية بل انطلق هذا الرجل الذي يملك من الدهاء السياسي ما يغرق شعباً بكامله فى المحيط انطلق بروح الجندية هذه من ميادين المواجهة المسلحة للمتطرفين والإرهابيين ومن وراءهم إلى ميادين البناء فى كل مناحي الحياة لدولة كانت على وشك الانهيار فأضحت على أبواب الازدهار ولسنا بصدد تعداد إنجازات البناء والعمران والزراعة والصناعة والتعدين واستخراج ثروات الوطن .. لن نعدد قائمة اليوم لأنها غداً أو بعد ساعة سوف تضاف إليها قائمة جديدة !!!

تقييم رؤية ومشروع الإنسان :

نحن أمام رجل له تاريخ وطني طويل ، أدى دوره كضابط بالقوات المسلحة وحصل على دورات متخصصة ودرس في أكاديمية ناصر العسكرية والقادة والأركان في مصر وبريطانيا وأمريكا ، وحصل على أعلى الرتب العسكرية ، فتقلد وظائف متعددة حتى أصبح قائداً عاماً للقوات المسلحة وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي ، برتبة فريق أول خلفاً للمشير محمد حسين طنطاوي بقرار من الرئيس الأسبق محمد مرسي ، ثم رقي لرتبة مشير بقرار من الرئيس السابق عدلي منصور .

قضى فى السلك العسكري قرابة 45 عاماً من عمره منذ التحق بالمدرسة الثانوية الجوية العسكرية .

كان فى الخامس والعشرين من يناير 2011 م مديراً للمخابرات الحربية عضواً بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، تابع ورصد والتقى واستمع وناقش العديد من الشخصيات العامة وممثلي نخب هذه الفترة من مختلف الأعمار والتوجهات شباباً وشيباً ، بينما كانت مصر تشهد موجة غضب عمت البلاد نتيجة تراكمات مختلفة آخرها أسلوب إدارة انتخابات البرلمان 2010 م.

وتحول المشهد المرتبك لثورة بيضاء بهرت العالم ، لكن القوى المتربصة بها خارجياً وداخلياً كانت جاهزة بكوادرها وأموالها وإعلامها وقواعدها

المسلحة لتثير الرعب فى أنحاء البلاد، وتجرح كبرياء الشرطة في يوم عزها وفخرها بمناسبة احتفالها السنوي فى 25 يناير تخليداً لذكرى البطولة فى معركة الإسماعيلية عام 1952 م أمام قوات الاحتلال البريطاني.

وتولى المجلس العسكري إدارة شئون البلاد وليس حكمها لفترة انتقالية بعد انسحاب الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك من المشهد العام فى 11 فبراير 2011 لتبدأ مرحلة جديدة عانت فيها البلاد مصاعب داخلية وخارجية مفتقدة أمنها وأمن مواطنيها .

وفي 2012/6/30 م لم يكن أمام المجلس العسكري بعد إعلان نتيجة الإنتخابات الرئاسية إلا تسليم محمد مرسي مندوب مكتب الإرشاد والجماعة ومناصريهم للشعب المصري صاحب أعرق حضارات التاريخ على الإطلاق ليتولى بجبيناته الحضارية المتوارثة التعامل معهم فلديه خبرات متراكمة عبر آلاف السنين فى مثل هذه الأحوال والظروف .

وفي 30 يونيو 2013 م قرر الشعب المصري بكل فئاته وفى كل ميادين مصر وشوارعها التمرد على هذا النظام في خروج ملايني يمثل ثورة عارمة وصفها المحللون والمتابعون بأنها الموجة الثانية الأضخم لثورة 25 يناير مطالبة «الإنسان» بالنزول لقيادتها في مشهد لن ينساه التاريخ وتحت شعار « إنزل يا سيسي» ، « ويسقط ... يسقط حكم المرشد ».

وأمام استدعاء الجماهير ليعبر بها لبر الأمان فقد ألقى الإنسان بيانه فى 3 يوليو 2013 م في حضور ممثلي القوى الوطنية والدينية والعسكرية ، معلناً انتصار إرادة الشعب على الجماعة وإقصاء محمد مرسي عن الحكم وتخليص مصر من حكم دموي فاشي ورجعي عمل إلى إهدار السيادة الوطنية وأسس الدولة المصرية ، وهكذا عبر بمصر والمصريين من « كابوس الإخوان– خوارج العصر » ، كما تضمن بيانه تعيين المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً للبلاد ، لحين وضع دستور جديد وإجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية .

ثم وجه نداءً إلى المصريين كي ينزلوا إلى الشوارع يوم 24 يوليو 2013 ليمنحو القوات المسلحة « التفويض » لمواجهة الإرهاب ، فنزل عشرات الملايين إلى الشوارع من مختلف المدن والقرى والنجوع المصرية فى رسالة واضحة للعالم كله ، أن القوات المسلحة تتحرك بتفويض شعبي واعتبره الإنسان بمثابة « أمر وتكليف » من الشعب ، وقد التزم بذلك التكليف حيث قامت ولا زالت القوات المسلحة بالتعاون مع الشرطة والأجهزة الأمنية بالعملية الشاملة «سيناء 2018 » لتطهير كل شبر من أرض مصر منهم وتقويض مختلف أعمالهم الإرهابية .

وأمام الضغط الشعبي والإلحاح المتكرر والمطالبات المستمرة قرر المجلس العسكري فى حضور المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية الاستماع لصوت الجماهير والنزول على رغبتها بقبول استقالة المشير وزير الدفاع والإنتاج الحربي، والسماح له بالترشح لرئاسة الجمهورية وفقاً للقواعد

والقوانين المتبعة حيث تمت إجراءات الانتخابات وفاز فيها الإنسان على منافسه السيد / حمدين صباحي، وتسلم رئاسة مصر بعد أداء اليمين الدستورية أمام قضاة المحكمة الدستورية العليا يوم 2014/6/8 ولمدة أربع سنوات وفقاً للدستور .

ومنذ تولي « الإنسان » مقاليد الحكم وقد وضع عدة محاور شكلت أركان سياسته والتزمت بها الحكومة داخلياً وخارجياً :

- وضع برنامجاً بكل تفاصيله ومراحله للإصلاح الاقتصادي مما يجعله صاحب أعنف قرارات للإصلاح الاقتصادي في تاريخ مصر الحديث والمعاصر وقال عنها « أنها ترهق المواطن لكنها لا تكسر ظهره » .

- مساندة الجيوش النظامية في المنطقة العربية وليست الجماعات المسلحة تحت أي مسمى ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

- التسامح والتعايش السلمي بين أهالي المذاهب المختلفة داخل وخارج مصر .

- الحفاظ على وحدة الأراضي فى سوريا والعراق وليبيا واليمن .

- قضية فلسطين هي القضية المركزية لمصر والعرب .

- أمن دول الخليج جزء لا يتجزأ من أمن مصر القومي .

- مكافحة الهجرة غير الشرعية بكل الوسائل الممكنة .

- إقرار وتفعيل حقوق المواطنة للجميع وفى القلب المرأة والطفل وذوو الاحتياجات الخاصة ، وبناء الإنسان المصري.

- مكافحة الإرهاب الدولي بأسلوب موحد ومع جميع الدول فى المنطقة والعالم .

- تطوير إمكانيات القوات المسلحة للحفاظ على الأمن القومي وحماية مصالحنا فى مياهنا الاقتصادية .

- نهر النيل يجب أن يكون للوصل بين دول الحوض وليس للنزاع والقطيعة.

- الشعب المصري هو البطل الحقيقي فهو من ساند الدولة وحافظ على تماسكها ودعم الجيش والشرطة والأمن أقوى من (النووي) .

- ترسيم الحدود البحرية بين مصر وكل من إسرائيل وقبرص واليونان في مياه المتوسط ، مستبقاً بذلك الأحداث بعدة خطوات ولعل منطقة شمال الدلتا والبحر المتوسط قد أخذت تلفت الأنظار بعد ظهور وثيقة أمريكية عام 2015 تؤكد أن هذه المنطقة تسبح على بحيرة من الغاز الطبيعي والبترول، وأن مصر ستغطي كامل احتياجاتها من الغاز الطبيعي خلال عام 2018 ،

وستبدأ فى تصدير الفائض عام 2020 [1]إلى جنوب أوربا عبر أنابيب الغاز التى ستمر من قبرص واليونان ، وأضافت تلك الوثيقة أن تلك الاكتشافات البترولية من شأنها ريادة مصر وتفوقها الاقتصادي فى المنطقة ، خاصة فى ظل تفوقها العسكري ، إذ يقوم الرئيس السيسى بدعم القوات المسلحة المصرية بمعدات جوية ، وأخرى بحرية ، لتأمين حقول الغاز فى منطقة البحر المتوسط ، والبحر الأحمر .

ومن الجدير بالذكر أن كل من إسرائيل وقبرص قد عقدتا اتفاقيات منفصلة لتوريد الغاز لمصر لإسالته فى مصانع دمياط وإدكو وإعادة تصديره لأوربا لتصبح مصر مركزاً إقليمياً للطاقة .

- ترسيم الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في مياه البحر الأحمر حتى تستطيع البلاد الاستفادة من عقد اتفاقيات للبحث والدراسة وتحديد المناطق التى سيتم طرحها للمزايدات العالمية ، للتنقيب عن الغاز والبترول ووضع قواعد للشراكة كما يتم الاستفادة من باقي المناطق من أنشطة أخرى كالصيد والسياحة ووضع باقي المشروعات المشتركة موضع التنفيذ كمشروع (نيوم) والجسر الذي يربط المملكة بمصر والمشاركة فى تنمية سيناء ومنطقة خليج السويس والاستفادة من جزر البحر الأحمر وأهمها سلطانة وزبرجد والأخوين.

- عدم الموافقة على إرسال قوات عسكرية برية إلى اليمن والاكتفاء بإرسال قوات بحرية وجوية لحماية حرية الملاحة في باب المندب والمشاركة فى محاربة المتطرفين فيها ممثلين فى الحوثيين وفي رجال على عبد الله صالح المنشقين على النظام الشرعى لدولة اليمن (تغير موقفهم بعد أن استهدف الحوثيون الرئيس السابق على عبد الله صالح ومرافقيه فى مشهد دموي غير إنساني) ، ومجموعات من القاعدة وخلايا داعش .

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لإقناع الإنسان ، بأن استقرار اليمن يعني تأمين منطقة ومضيق باب المندب ، وهو ما يعني تأمين الملاحة في قناة السويس ، وتأمين المنطقة الاقتصادية حولها ، إلا أنه أصر على عدم الزج بشباب مصر ورجالها فى هذه الحرب وهو قرار صائب من وجهة نظر الأمن القومي المصري إذ أبعد البلاد عن ويلات هذه الحرب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مستفيداً من تجربة سلفه الزعيم .

من اللافت للنظر أنه يقوم بإجراء تعديلات وتغييرات في قيادات القوات المسلحة والشرطة والوزارة فى أصعب وأدق الظروف طالت أقرب الناس إليه دون تردد .

كما يتابع باستمرار إجراءات الكشف عن بؤر الفساد والمفسدين وأوجه القصور فى أداء الأعمال مهما كانت مكانتهم أو قدرهم طالت وزراء ومحافظين ومسئولين كباراً.

(1) وجه الانسان بأن يكون التصدير للغاز ابتداء من العام 2019 بعد الاكتفاء الذاتي.

استطاع الإنسان خلال مدة أربع سنوات تمثل ولايته الأولى فى حكم مصر أن ينفذ على أرض الواقع عدداً كبيراً من المشروعات التنموية تعد بالآلاف وأقام عدداً من المدن الجديدة على أحدث النظم العالمية ومنتجعات سياحية واستصلاح الأراضي وصوباً زراعية وتشييد مصانع متعددة الأغراض ومدن صناعية متخصصة كأثاث دمياط وجلود الروبيكي ونسيج المنيا والسادات وإعطاء قبلة الحياة للمتبقى من شركات ومصانع القطاع العام لإعادة هيكلتها ورفع كفاءتها إضافة إلى محطة الضبعة النووية ومحطات الكهرباء واتفاقيات الشراكة فى الغاز والبترول للاستكشاف والتنقيب والاستخراج وشبكات الطرق البرية والخط الملاحي فى النيل من دمياط ورشيد إلى بحيرة فكتوريا والموانئ البحرية على البحرين الأحمر والمتوسط والبرية مع السودان وليبيا ومناطق اقتصادية فى سيناء والوجه القبلي والمنطقة الغربية ، وإعطاء دفعة قوية لقطاع السياحة ، وتنفيذ فكرة رحلة العائلة المقدسة لمصر بعد موافقة واعتماد كل من بابا الفاتيكان وبابا الاسكندرية لها تمهيداً لإعادة فكرة الحج المسيحي لمصر فقد كانت قبلة لحج المسيحيين طوال القرون الأربعة الأولى الميلادية .

أما عن الشباب فالموضوع أكبر بكثير ممن يطلقون على أنفسهم أو يُطلق عليهم « ناشطون سياسيون أو حقوقيون» ، هؤلاء الذين يعرفون طريقهم إلى الإعلام ، وتتناول بعض المواقع أخبارهم بصفتهم نجوماً يستحقون المتابعة ، فمهما كانت شهرتهم ، فالمؤكد أنهم لا يمثلون كل شباب مصر .

وأقصد هنا الغالبية العظمى من شباب مصر الذين يبحثون عن فرصة عمل أو يعملون بالفعل فى الحكومة أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص أو لديهم مشروعهم الخاص والذين يشكلون أسراً صغيرة العدد ، أو يسعون إلى ذلك من خلال العمل المشروع لكسب الرزق ، وهم الذين يشكلون نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى التي تعد الفئة الاجتماعية الضابطة لحركة المجتمع ، وبذلك فهم الأكثر ضرورة لمخاطبتهم ووضعهم فى الاعتبار عند كل خطة أو تحرك سياسي أو اقتصادي لإنجاز برنامج إصلاح شامل على مدى السنين المقبلة .

وفي المقابل فهناك فراغ معرفي وسياسي واقتصادي لدى شباب مصر فى كافة الطبقات الاجتماعية ، وكل ما تعرفه هذه الفئة ، وأيضاً الفئات الأكبر عمراً ، هو أن هناك برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يتطلب اتخاذ قرارات صعبة مما يعنى مزيداً من الأعباء المالية ، والمشكلة هنا أن الجميع يدرك أن هناك أزمة حقيقية تواجه البلد ، وأنه لابد من التضامن وتحمل بعض الاعباء .

إن التوافق العام بين المصريين لايزال غائباً ، لأن هناك شريحة منهم ترى أنها غائبة عن المشهد وأن حقوقها لازالت مهدرة ، فحين يأتي إليك أحد الشباب مهموماً ويشكو أن لا شئ قد تغير فى حياته وأنه يعاني من نفس

المشاكل التى سبقت 25 يناير و 6/30 ، وأن المستقبل غامض ، وأن الحكومة تعمل بنفس آليات الحكومات السابقة زمن الرئيس الأسبق مبارك متجاهلة المطالب الحقيقية للشعب !! وعندما تسأله عن معنى التغيير الذي يأمله فى حياته وماذا كان ينتظر من أجهزة الدولة ، وما هو الدور الذي يجب أن يقوم به ؟ لا تجد لديه رداً كافياً .

كما أن المسئولين على قمة هيئات أو مؤسسات أو حتى رجال أعمال يشكون أيضاً بأن الثورات غيرت الكثير وأضافت الكثير من المشكلات وأهمها المطالب المبالغ فيها .

الكل يشكو ، من هو في قمة المسئولية ، ومن هو في أوسطها ، ومن هو فى بداية طريقه ، وهي حالة عدم رضاء عامة ، تؤكد أننا بحاجة إلى التوقف عن الشكوى بعض الوقت ، والتوقف عن المطالبة بأشياء نعلم جيداً أن عناصرها غير متوافرة بعد .

أن إحداث نقله فى حياتنا ليست مسئولية الحاكم أو المسئول فقط ولكنها مسئولية مشتركة تتوزع بين كل المستويات وكل الفئات ، وهو ما يفرض علينا أن نطرح قائمة تضم فى طياتها مطالب وطموحات عموم المواطنين نضعها أمام الرئيس الإنسان فى بداية فترته الرئاسية الثانية (2018-2022م) :-

أولاً: إنهاء المتاعب والضغوط الاقتصادية التي عانى وما زال يعاني منها أغلبية المصريين ، خاصة أصحاب الدخول القليلة والمتوسطة.

ثانياً : حماية مصر من شرور الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع البلاد وتصفية الكيانات التنظيمية الإرهابية الموجودة داخل البلاد ومنع تسلل العناصر الإرهابية عبر الحدود ، مع تضييق الخناق على تلك القوى الإقليمية والدولية التى تدعم الإرهاب .

ثالثاً : تحقيق إنجاز واضح وملموس فى عملية تطوير التعليم وآخر فى تحسين الخدمات الصحية والمضي قدماًلإعادة بناء الانسان المصرى .

رابعاً : مواجهة البيروقراطية المصرية العتيقة التى لا ترهق فقط المستثمرين ، وإنما يعاني منها أيضاً عموم المواطنين خلال سعيهم للحصول على الخدمات الأساسية والضرورية وتحملهم أعباء مالية إضافية . وإذا كانت الرقابة الإدارية نشطت خلال الفترة الماضية للتصدى للفساد المقترن بهذه البيروقراطية **فإن الأمر صار يحتاج لثورة إدارية حقيقية خاصة أن الفساد الذي تعاني منه بلادنا لا يقتصر فقط على الرشوة وإنما هناك مظاهر مختلفة وعديدة ومتنوعة لهذا الفساد أبرزها الإهمال فى أداء العمل وإهدار المال العام وتعطيل مسيرتنا من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ، والجدير بالذكر أن هذا النشاط من جهاز الرقابة الإدارية الذى قد يحجم دوره كما حدث أثناء حكم الرئيس مبارك ولحد الإلغاء فى مراحل تاريخية أخرى كما حدث أثناء حكم الرئيس السادات الذي أصدر قراراً بإلغائه ، بالإضافة لإطلاق يد الأجهزة الرقابية الأخرى كالرقابة المالية ومباحث الأموال العامة**

والجهاز المركزي للمحاسبات والنيابة الإدارية وكلها تحاصر الفساد والفاسدين.

خامساً : إطلاق نهضة ثقافية واسعة وشاملة تعيد صياغة وجدان المصريين وتعلي الروح الوطنية وتحميهم من أفكار التطرف الديني والاجتماعي وتحاصر أصحاب المفاهيم والأفكار التكفيرية التي تدمر القيم الإيجابية في المجتمع .. قيم المواطنة والمساواة والعيش المشترك وقبول وأحترام الآخر وترفض التمييز والتعصب والظلم وترسخ لاحترام القانون من قبل الجميع في البلاد لتصبح دولتنا دول قانون.

سادساً : وضع خطة شاملة تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتطلع إليها عموم المصريين منذ سنوات طويلة وحتى يتم رفع الظلم الذى تعرضت له عبر سنوات فئات وطبقات اجتماعية هي الأقل قدرة في البلاد حتى يتم انتشال الفقراء من فقرهم ، وبذل مزيداً من الجهود لوضع إجراءات حمائية لهذه الفئات .

سابعاً : المضي قدماً في إنجاز عملية التطور الديمقراطي حتى يكتمل بناء الدولة وفقاً لظروف المجتمع المصري.

ثامناً : وجود آلية لاختيار المسئولين ، حتى نضمن اختيار الأكثر كفاءة والأكثر إخلاصاً للوطن ، والأنظف يداً ، والذين يحترمون الرأي العام ويتمتعون بحس سياسي ، وذلك يقتضي توسيع دائرة الاختيار حتى لا يتحكم البعض في هذه الاختيارات .

تاسعاً : ما زال الفلاح يحتاج لعناية ومساندة أكبر عبر البنك الزراعي والجمعية الزراعية والمرشد الزراعي ، وتوفير مستلزمات الإنتاج له وتسويق منتجاته وتطوير وتطهير الترع والمصارف وفروع النيل من الحشائش وورد النيل ورفع كفاءتها وتقليل الفاقد لتصل المياه إلى أرضه.

عاشراً : ويعد التوسع في استخدامات الأقمار الصناعية بل وتصنيعها للأغراض العسكرية والمدنية والاستشعار عن بعد ، والسعي قدماً لإستصدار قوانين الوكالة المصرية للفضاء ومؤسسات الطاقة النووية من هيئة الأمان النووي والرقابة النووية نقلة نوعية للحياة في مصر ، تتطلب البناء عليها.

وأخيراً : الحفاظ على استقلال القرار الوطني في ظل زيادة الضغوط الأجنبية التي تستهدفنا مع استمرار التصدي الحازم لكل محاولات التدخل في شئوننا الداخلية التي لم تتوقف خاصة أن من يستهدفون تقويض كيان دولتنا الوطنية وسلبنا هويتنا ما زالوا ماضين في غيهم ومصرين على تآمرهم علينا.

لقد تمكن المصريون– خلال الفترة الماضية ولا زالوا - أن يصمدوا في مواجهة التحديات مستخدمين كافة الآليات والأدوات والعلاقات مما شكل سنداً قوياً للقوات المسلحة والشرطة ولصانع القرار ولسياسة خارجية قادرة على

تحقيق مصالح مصر العليا ، وفقاً لثوابت متزنة وقواعد راسخة لمنافع متبادلة لأجمل الأيام التى لم نعيشها بعد.

الملاحق

(ملحق رقم 1)

معاهدة جلاء قوات حملة فريزر عن الاسكندرية فى سبتمبر ١٨٠٧

معاهدة جلاء الانجليز عن الاسكندرية

المبرمة بين محمد على باشا من جانب ، والجنرال شربروك والكبتن فيلوز من جانب آخر

(وهى المعاهدة التى انتهى بها الاحتلال الانجليزى الثانى)

« بما أن الجنرال فريزر Fraser قائد القوات البرية لصاحب الجلالة البريطانية والكبتن هلويل Hollowel قائد الأسطول الانجليزى المرابط تجاه السواحل المصرية قد خولا الجنرال شربروك Scherbrook والكبتن فيلوز Fellowes من ضباط البحرية الانجليزية سلطة إبرام الاتفاق الخاص بالجلاء عن الاسكندرية فقد اتفق كل من صاحب العظمة محمد على باشا والى مصر ، والجنرال شربروك والكبتن فيلوز المذكورين على الشروط الآتية » :

المادة ١

توقف فوراً الأعمال العدائية من الجانبين ، وتجلو القوات البريطانية عن الاسكندرية فى مدى عشرة أيام من التوقيع على هذه المعاهدة وتنسحب من جميع القلاع والاستحكامات والمنشآت ، وتتركها بالحالة التى هى عليها الآن ، ويسلم صاحب العظمة محمد على باشا للقواد البريطانيين صهره مصطفى بك وعمه اسحق بك ومهردار ه

(حامل الختم) سليمان افندى بصفة رهائن يبقون على ظهر احدى السفن الحربية الانجليزية الى أن يتم تنفيذ هذه المعاهدة

المادة ٢

جميع أسرى الحرب الانجليز وكذلك الأفراد الذين التحقوا بخدمتهم من الأرقاء يطلق سراحهم ويرسلون بطريق النيل الى بوغاز رشيد حيث يبحرون على سفينة انجليزية

المادة ٣

يصدر عفو عام عن سكان الاسكندرية أو غيرهم من الأهلين لما وقع منهم فى الماضى ويؤمنون على أرواحهم وأملاكهم لكونهم اضطروا بحكم الظروف الى اتخاذ الطريق الذى سلكوه

المادة ٤

بما أن أمين بك الألفى قد بارح الاسكندرية أثناء الاحتلال الانجليزى فان صاحب العظمة محمد على باشا يعد بأنه فى حالة عودة أمين بك المذكور الى الميناء الاينال سوء ويعطى أمانا له ولحاشيته بشرط أن لا يتجاوز عددهم اثنى عشر شخصا

المادة ٥

نظرا لتفرق الأفراد الأرقاء الملحقين بخدمة الجيش البريطانى ووجود بعضهم على مسافات بعيدة فيبقى مندوب انجليزى فى الاسكندرية بعد الجلاء عنها ليتسلمهم كلما ظهروا ، ولهذا المندوب أن يحصل من صاحب العظمة على كل حماية ومساعدة لأداء مهمته فى إحضار هؤلاء الأفراد ، ويسمح له بأن يرسل كل من يوجد منهم

الى أية سفينة انجليزية تكون راسية فى الميناء أو يرسلهم الى صقلية أو مالطة بأية طريقة أخرى تتيسر له

« حررت هذه المعاهدة فى معسكر صاحب العظمة محمد على باشا والى مصر بالقرب من دمنهور يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ الموافق ١١ رجب سنة ١٢٢٢ »

« إمضاءات : محمد على باشا ؛ شربروك ، فيلوز »

ملحق رقم (2)

القانون الأساسى سنة ١٨٣٧

وفى سنة ١٨٣٧ وضع محمد على باشا قانونا أساسيا يعرف بقانون (السياستنامة) أحاط فيه بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة ، وقد حصر السلطة فى سبعة دواوين وهى :

(أولا) - الديوان الخديوى ، وينظر فى شؤون الحكومة الداخلية العامة وله سلطة قضائية إذ كان يفصل فى بعض الدعاوى الجنائية ، فقد ورد فى لائحة تأسيسه أنه يختص بالضبط والربط فى مدينة القاهرة والفصل فى الخصومات والشكايات التى ترفع اليه ، أما الدعاوى الشرعية فكان يحيلها الى المحاكم الشرعية ، وكان يختص بالحكم فى جرائم القتل والسرقات الى أن أنشئت سنة ١٨٤٢ (جمعية الحقانية) التى سيرد الكلام عنها ، وكان له الإشراف والرآسة على عدة مصالح ، منها مصلحة الأبنية (المبانى) وفروعها ، والمخبز الملكى ، والكيلار العامر (إدارة المخصصات الغذائية للباشا) ، والسلخانة ، والقوافل ، وديوان المواشى ، وترسانة بولاق ، والمستشفيات الملكية ، والروزنامة (إدارة أموال الميرى) وبيت المال ، والأوقاف المصرية ، والترخانة ، وجبال المرمر ، ومحاجر طره ، وأثر النبى ، ومهمات ترعة المحمودية ، وخزينة الأمتعة ، والبوستة ، وأمور الأحكام بالاسكندرية

(ثانيا) -- ديوان الايرادات ، وهو قسمان ، أحدهما يختص بحسابات كافة المديريات وجزيرة كريد ، والحجاز والسودان ، والثانى يختص بايراد مدينتى مصر والاسكندرية والكمارك والمقاطعات والزمامات ، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشى الأقاليم للتنقيب على المصالح

(ثالثا) -- ديوان الجهادية ، واليه يرجع النظر فى نظام الجنود البرية وضبط وربط حركاتها وتعليماتها ، ومهمات الفيالق والثكنات ومواضع الخيام والقلاع ،

والمستشفيات العسكرية ، والشؤون الصحية للجنود وورش ومخازن المهمات الحربية ، ومعامل البارود وتعلقاتها واشوان المؤن العسكرية والمخابز ،وعلى العموم كافة المصالح العسكرية

(رابعا) -- ديوان البحر ، واليه يرجع النظر فى ادارة وتنظيم الدونانمة (الأسطول) وضبط وربط حركاتها ، والترسانة والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز المهمات والمؤونة وسائر حاجات الدونانمة والمستشفيات البحرية

(خامسا) -- ديوان المدارس وإليه يرجع النظر فى أمور المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية (العالية) والكتبخانات ومخازن الآلات والأدوات والقناطر الخيرية ، ومطبعة بولاق وإدارة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية وإدارة زرائب المارينوس والاصطبلات الكبرى فى شبرا

(سادسا) -- ديوان الأمور الافرنكية والتجارة المصرية واليه يرجع النظر فى العلاقات الخارجية ومعاملة الأجانب وبيع متاجر الحكومة ومشترياتها

(سابعا) -- ديوان الفابريقات واليه يرجع النظر فى إدارة فابريقة الطرابيش فى فوه وكافة الفابريقات التى كانت توجد فى مدينة مصر ومدن الأقاليم

وكان مفروضا على رئيس كل من هذه الدواوين أن يقدم للباشا تقريرا فى كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفا شهريا بحساباته الى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الايراد والمصرف

المجلس الخصوصى والمجلس العمومى

وفى يناير سنة ١٨٤٧ ألف محمد على ثلاثة مجالس جديدة عدا الهيئات المتقدمة أهمها (المجلس الخصوصى) واختصاصه النظر فى شؤون الحكومة الكبرى وسن اللوائح والقوانين وإصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة ، وكان يرأسه ابراهيم

باشا ، وأعضاؤه كتخدا باشا (عباس باشا حفيد محمد على) واحمد باشا يكن رحسن بك رئيس جمعية الحقانية ، وبرهان بك

و (المجلس العمومى) أو (الجمعية العمومية) بديوان المالية وهى هيئة مؤلفة من مدير المالية ووكيل الديوان الخديوى ومدير المدارس (أدهم بك) ومدير الحسابات (باسليوس بك) ومفتش الفابريقات (لطيف بك) ومفتش الشفالك (حافظ بك) ورؤساء أقلام دواوين الحكومة ، وينعقد هذا المجلس مرتين فى الاسبوع على الاقل وينظر فى شؤون الحكومة العمومية التى تحال عليه ، ويرسل قراره الى (المجلس الخصوصى) فاذا وافق عليه أحاله على الباشا ليأمر بتنفيذه إذا أقره

(مجلس عمومى) آخر بالاسكندرية يختص بالنظر فى شؤونها يرأسه ناظر ديوان الاسكندرية ، وأعضاؤه ناظر ديوان البحرية وناظر ديوان التجارة ومأمور الضبطية وأمين الجمرك وناظر الترسانة ووكيل الدونانمة

(ملحق رقم 3)

اتفاق الاسكندرية بين بوغوص يوسف بك وزير الخارجية والكومودور نابييه عام 1840

اتفاق الاسكندرية

(٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠)

« بين الكومودور نابيه Npier قائد القوات البريطانية البحرية الراسية أمام الاسكندرية من جانب ، وبوغوص يوسف بك وزير خارجية صاحب السمو نائب ملك مصر المفوض من قبل سموه من جانب آخر ، تم ابرام الاتفاق الآتي بالاسكندرية يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ »

المادة ١

بما أن الكومودور نابيه بصفته المبينة أعلاه أحاط صاحب السمو محمد علي علما أن الدول أشارت على الباب العالى بإعادة حكم مصر الوراثى الى عهدته ، وبما أن سموه يرى فى ذلك وسيلة لوضع حد للحرب وويلاتها ، فانه يتعهد بأن يصدر أوامره الى ابنه ابراهيم باشا بإجراء الجلاء فورا عن سوريه ويتعهد أيضاً بإعادة الأسطول العثمانى بمجرد أن يصله اخطار رسمى بأن الباب العالى يتنازل له عن حكم مصر الوراثى وأن يبقى ذلك الحق كما كان مكفولا من الدول

المادة ٢

يضع الكومودور نابيه تحت تصرف الحكومة المصرية سفينة من سفنه لتنقل الى سوريه الضابط الذى يعهد اليه صاحب السمو ابلاغ القائد العام للجيش المصرى أمره بالجلاء عن سوريه ويعين الأميرال ستوبفورد قائد القوات البريطانية من ناحيته ضابطا للملاحظة تنفيذ هذا الأمر

المادة ٣

وبناء على ماتقدم يتعهد الكومودور نابييه بوقف الحركات العدائية من جانب القوات البريطانية ضد الاسكندرية وكل جهة من الأراضى المصرية ويبيح حرية الملاحة لكل السفن المعدة لنقل الجرحى والمرضى وسائر الجنود المصرية الذين ترغب الحكومة المصرية نقلهم إلى مصر بطريق البحر

المادة ٤

للجيش المصرى الحق فى أن ينسحب من سوريه حاملا معه مدافعه وأسلحته وجياده وذخائره وأمتعته وفى الجملة كل مامعه من مهمات الجيش

وقد حررت نسختان من هذا الاتفاق

« توقيع : شارل نابييه ، بوغوص يوسف »

(ملحق رقم 4)

البيان الاول لثورة 23 يوليو 1952

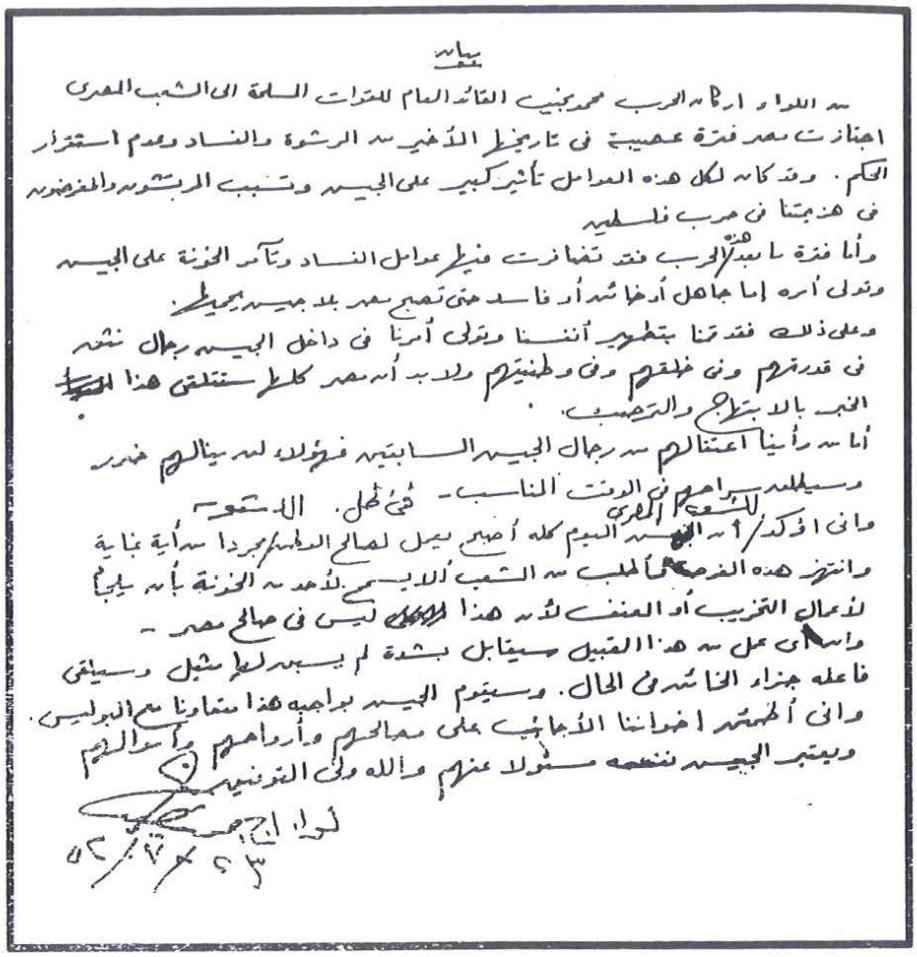

النسخة الأصلية لمسودة البيان الأول لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والموجه من اللواء أ.ح. محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة إلى الشعب المصرى.

وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها

ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين ، فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب .

وإننى أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أية غاية ، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم والله ولي التوفيق .

23 يوليه عام 1952 م
القائد العام للقوات المسلحة

لواء أ.ح/ محمد نجيب

(ملحق رقم 5)

اتفاق السودان، بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية
بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان في 12 فبراير 1953

«لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا (المساة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيمانًا ثابتًا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة، فقد اتفقنا على ما يأتى:

مادة ١: رغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير فى جو حر محايد، تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل.

مادة ٢: لما كانت فترة الانتقال تمهيدًا لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاءً فعليا فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة، ويحتفظ إبّان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

مادة ٣: يكون الحاكم العام، إبّان فترة الانتقال، السلطة الدستورية العليا داخل السودان، ويمارس سلطاته وفقًا لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام، ويتضمن الملحق الأوّل لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة.

مادة ٤: تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى ترشح كلًا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه، ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

مادة ٥: لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدًا مبدأً أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين، فقد اتفقتا على ألّا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

مادة ٦: يظل الحاكم العام للسودان مسئولًا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلى:

(أ) الشئون الخارجية.

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون.

(جـ) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضًا مع مسئولياته، وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردّها فى خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمى، ويكون قرار اللجنة نافذًا إلّا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

مادة ٧: تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم. وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناءً على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين، ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة.

مادة ٨: رغبة فى تهيئة الجوّ الحرّ المحايد اللازم لتقرير المصير، تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

(أ) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلًّا منهما حكومته ثم يعينها الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام.

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحت دون أن يكون له حق التصويت.

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها.

مادة ٩: تبدأ فترة الانتقال فى اليوم المسمى «اليوم المعين» بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى، ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن، وينبغى على أية حال ألّا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى:

يصدر البرلمان السودانى قرارًا يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار.

مادة ١٠: عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعًا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره، يوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته. وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجوّ الحرّ المحايد لرقابة دولية، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض.

مادة ١١: تنسحب القوّات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قوّاتهما من السودان فى مدى فترة لا تتعدّى ثلاثة شهور.

مادة ١٢: تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين:

الأول: أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ.

والثانى: أن تعدّ دستورًا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد، كما تضع قانونًا لانتخاب برلمان سودانى دائم.

ويتقرر مصير السودان:

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام.

مادة ١٣: تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

مادة ١٤: اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقًا للملحق الرابع لهذا الاتفاق.

مادة ١٥: تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع.

وإقرارًا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣.

عن الحكومة المصرية

توقيع

لواء (أ.ح) محمد نجيب

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا

توقيع

رالف ستيفنسون

* * *

(ملحق رقم 6)

اتفاق الجلاء – الاتفاق النهائى
بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة
١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

«إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده، إذ ترغبان فى إقامة العلاقات المصرية الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة، قد اتفقنا على ما يأتى:

مادة ١: تجلو قوّات صاحبة الجلالة جلاءً تامًا عن الأراضى المصرية وفقًا للجدول المبين فى الجزء رقم (أ) من الملحق رقم ١ خلال فترة عشرين شهرًا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى.

مادة ٢: تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك المحضر المتفق عليه، والمذكرات المتبادلة، والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوّات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.

مادة ٣: تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية، وهى المبينة فى المرافق (أ) بالملحق رقم ٢ فى حالة صاحلة للاستعمال ومعدّة للاستخدام فورًا وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى، وتحقيقًا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم ٢

مادة ٤: فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ أو على تركيا، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازمًا لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

مادة ٥: فى حالة عودة القوّات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس، وفقًا لأحكام المادة (٤) تجلو هذه القوّات فورًا بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة.

مادة ٦: فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فورًا بين مصر والمملكة المتحدة.

مادة ٧: تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات، وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الإخطار عنها، وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفًا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس.

مادة ١٠: لا يمسّ الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه يمسّ بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

مادة ١١: تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءًا لا يتجزأ منه.

مادة ١٢: (أ) يظل هذا الاتفاق نافذًا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه.

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرًا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق.

(ج) وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مدّ هذا الاتفاق.

مادة ١٣: يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه، وتتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن.

وإقرارًا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من شهر اكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والإنجليزية، ويعتبر كلا النصين متساويين فى الرسمية.

عن حكومة جمهورية مصر

جمال عبد الناصر　　عبد الحكيم عامر　　عبد اللطيف البغدادى

محمود فوزى　　صلاح سالم

عن حكومة المملكة المتحدة

هـ. ا. ناتنج　　ر. س. ستيفنسون　　ر. بنسون

* * *

(ملحق رقم 7)

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 285 لسنة 1956 بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع علي الفرمانين الصادرين في 30 نوفمبر 1854 و 5 يناير 1856م بشأن الامتياز بإدارة مرفق المرور بقناة السويس وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليها .

وعلي القانون رقم 129 لسنة 1947 بشأن التزام المرافق العامة . وعلي القانون رقم 317 لسنة 1952 في شأن عقد العمل الفردي . وعلي القانون رقم 26 لسنة 1954 بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحددة . وعلي ما ارتآه مجلس الدولة . أصدر القانون الآتي .

مادة ١ ــ تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس (شركةمساهمة مصرية) وتنتقل الى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق ، وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على ادارتها .

ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الاوراق المالية بباريس ، ويتم دفع هذا التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال [illegible]

السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والاوضاع الحكومية .

ومع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى ، يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية ، وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونية من كل عام ، وتعتمدالميزانيةوالحساب الختامى من رئيس الجمهورية ، وتبدأ السنة المالية الاولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونية سنة ١٩٥٧ .

ويجوز للهيئة أن تندب من بين أعضائها واحدا أو أكثرلتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد به اليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجـانا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها، وينوب عنها فى معاملاتها مع الغير .

مادة ٣ ــ تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والافراد التصرف فى تلك الاموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء

ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الإستمرار فى أداء أعمالهم، ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه من الوجوه أو لاى سبب من الأسباب الا باذن من الهيئة المنصوص عليهـا فى المادة الثانية .

مادة ٥ ــ كل مخالفة بأحكام المـادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة ، وكل مخالفة لاحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضـلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض .

مادة ٦ ــ ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

بيان الرئيس جمال عبدالناصر

إلى الشعب والأمة بإعلان التنحى عن رئاسة الجمهورية من مبنى الإذاعة والتليفزيون

يوم ٩ يونيو ١٩٦٧

■ أيها الإخوة :

لقد تعودنا معاً فى أوقات النصر وفى أوقات المحنة.. فى الساعات الحلوة وفى الساعات المرة؛ أن نجلس معاً، وأن نتحدث بقلوب مفتوحة، وأن نتصارح بالحقائق، مؤمنين أنه من هذا الطريق وحده نستطيع دائماً أن نجد اتجاهنا السليم، مهما كانت الظروف عصيبة، ومهما كان الضوء خافتاً .

ولا نستطيع أن نخفى على أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الأيـام الأخيرة، لكنى واثق أننا جميعاً نستطيع – وفى مدة قصيرة – أن نجتاز موقفنـا الصعب، وإن كنا نحتاج فى ذلك إلى كثير من الصـبر والحكمـة والشـجاعة الأدبية، ومقدرة العمل المتفانية. لكننا – أيها الإخوة – نحتاج قبل ذلك إلى نظرة على ما وقع؛ لكى نتتبع التطورات وخط سيرها فى وصولها إلى ما وصلت إليه .

إننا نعرف جميعاً كيف بدأت الأزمة فى الشرق الأوسط فى النصف الأول من مايو الماضى. كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا، وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة، وكانت الأدلة متوافرة علـى وجود التدبير .

كانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة فى ذلك، وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكده، بل وقام أصدقاؤنا فى الاتحاد السوفيتى بإخطار الوفد البرلمانى الذى كان يزور موسكو فى مطلع الشهر الماضى؛ بأن هناك قصداً مبيتاً ضد سوريا .

قوى أخرى وراء العدو، جاءت لتصفى حساباتها مع حركة القومية العربية. ولقد كانت هناك مفاجآت تلفت النظر :

أولها: أن العدو الذى كنا نتوقعه من الشرق ومن الشمال جاء من الغرب؛ الأمر الذى يقطع بأن هناك تسهيلات تفوق مقدرته، وتتعدى المدى المحسوب لقوته، قد أعطيت له .

وثانياً: فإن العدو غطى فى وقت واحد جميع المطارات العسكرية والمدنية فى الجمهورية العربية المتحدة، ومعنى ذلك أنه كان يعتمد على قوة أخرى غير قوته العادية، لحماية أجوائه من أى رد فعل من جانبنا؛ كما أنه كان يترك بقية الجبهات العربية لمعاونات أخرى استطاع أن يحصل عليها .

وثالثاً: فإن الدلائل واضحة على وجود تواطؤ استعمارى معه؛ يحاول أن يستفيد من عبرة التواطؤ المكشوف السابق سنة ١٩٥٦، فيغطى نفسه هذه المرة بلؤم وخبث، ومع ذلك فالثابت الآن أن حاملات طائرات أمريكية وبريطانية كانت بقرب شواطئ العدو تساعد مجهوده الحربى. كما أن طائرات بريطانية أغارت فى وضح النهار على بعض المواقع فى الجبهة السورية وفى الجبهة المصرية، إلى جانب قيام عدد من الطائرات الأمريكية بعمليات الاستطلاع فوق بعض مواقعنا .

ولقد كانت النتيجة المحققة لذلك أن قواتنا البرية التى كانت تحارب أكثر المعارك عنفاً وبسالة فى الصحراء المكشوفة؛ وجدت نفسها فى الموقف الصعب؛ لأن الغطاء الجوى فوقها لم يكن كافياً إزاء تفوق حاسم فى القوى الجوية المعادية، بحيث أنه يمكن القول – بغير أن يكون فى ذلك أى أثر للانفعال أو المبالغة – إن العدو كان يعمل بقوة جوية تزيد ثلاث مرات عن قوته العادية .

ولقد كان هذا هو ما واجهته أيضاً قوات الجيش العربى الأردنى التى قاتلت معركة باسلة بقيادة الملك حسين، الذى أقول – للحق وللأمانة – إنه اتخذ موقفاً ممتازاً، وأعترف بأن قلبى كان ينزف دماً وأنا أتابع معارك جيشه العربى الباسل فى القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية، فى ليلة حشد فيها العدو وقواه المتآمرة ما لا يقل عن ٤٠٠ طائرة للعمل فوق الجبهة الأردنية .

ولقد كانت هناك جهود رائعة وشريفة؛ لقد أعطى الشعب الجزائرى وقائده الكبير هوارى بومدين بغير تحفظات وبغير حساب للمعركة، وأعطى شعب العراق وقائده المخلص عبد الرحمن عارف بغير تحفظات وبغير حساب للمعركة، وقاتل الجيش السورى قتالاً بطولياً معززاً بقوى الشعب السورى العظيم وبقيادة حكومته الوطنية، واتخذت شعوب وحكومات السودان والكويت واليمن ولبنان وتونس والمغرب مواقف مشرفة، ووقفت شعوب الأمة العربية جميعاً بغير استثناء على طول امتداد الوطن العربى موقف الرجولة والعزة، موقف التصميم، موقف الإصرار على أن الحق العربى لن يضيع ولن يهون، وأن الحرب دفاعاً عنه ممتدة مهما كانت التضحيات والنكسات على طريق النصر الحتمى الأكيد .

وكانت هناك أمم عظيمة خارج العالم العربى قدمت لنا ما لا يمكن تقديره من تأييدها المعنوى. لكن المؤامرة – ولابد أن نقول ذلك بشجاعة الرجال – كانت أكبر وأعتى، ولقد كان تركيز العدو الأساسى على الجبهة المصرية؛ التى دفع عليها بكل قوته الرئيسية من المدرعات والمشاة؛ معززة بتفوق جوى رسمت لكم من قبل صورة لأبعاده، ولم تكن طبيعة الصحراء تسمح بدفاع كامل؛ خصوصاً مع التفوق المعادى فى الجو. ولقد أدركت أن تطور المعركة المسلحة قد لا يكون مواتياً لنا، وحاولت مع غيرى أن نستخدم كل مصادر القوة العربية، ولقد دخل البترول العربى ليؤدى دوره، ودخلت قناة السويس لتؤدى دورها، ومازال هناك دور كبير مطلوب من العمل العربى العام، وكلى ثقة فى أنه سوف يستطيع أداءه .

ولقد اضطرت قواتنا المسلحة فى سيناء إلى إخلاء خط الدفاع الأول، وحاربت معارك رهيبة بالدبابات والطائرات على خط الدفاع الثانى .

ثم استجبنا لقرار وقف إطلاق النار، أمام تأكيدات وردت فى مشروع القرار السوفيتى الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، وأمام تصريحات فرنسية، بأن أحداً لا يستطيع تحقيق أى توسع إقليمى على أساس العدوان الأخير، وأمام رأى عام دولى – خصوصاً فى آسيا وإفريقيا – يرى موقفنا، ويشعر ببشاعة قوى السيطرة العالمية التى انقضت علينا .

وأمامنا الآن عدة مهام عاجلة :

المهمة الأولى: أن نزيل آثار هذا العدوان علينا، وأن نقف مع الأمة العربية موقف الصلابة والصمود. وبرغم النكسة فإن الأمة العربية بكل طاقاتها وإمكانياتها قادرة على أن تصر على إزالة آثار العدوان .

والمهمة الثانية: أن ندرك درس النكسة، وهناك فى هذا الصدد ثلاث حقائق حيوية :

١– إن القضاء على الاستعمار فى العالم العربى يترك إسرائيل بقواها الذاتية، ومهما كانت الظروف ومهما طال المدى، فإن القوى الذاتية العربية أكبر وأقدر على الفعل .

٢– إن إعادة توجيه المصالح العربية فى خدمة الحق العربى ضمان أولى، فإن الأسطول الأمريكى السادس كان يتحرك ببترول عربى، وهناك قواعد عربية وضعت قسراً – وبرغم إرادة الشعوب – فى خدمة العدوان .

٣– إن الأمر الآن يقتضى كلمة موحدة تسمع من الأمة العربية كلها، وذلك ضمان لا بديل له فى هذه الظروف .

نصل الآن إلى نقطة هامة فى هذه المكاشفة بسؤال أنفسنا: هل معنى ذلك أننا لا نتحمل مسئولية فى تبعات هذه النكسة؟ وأقول لكم بصدق – وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفى فى الأزمة – فإننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها، ولقد اتخذت قراراً أريدكم جميعاً أن تساعدونى عليه :لقد قررت أن أتنحى تماماً ونهائياً عن أى منصب رسمى وأى دور سياسى، وأن أعود إلى صفوف الجماهير، أؤدى واجبى معها كأى مواطن آخر .

إن قوى الاستعمار تتصور أن جمال عبد الناصر هو عدوها، وأريد أن يكون واضحاً أمامهم أنها الأمة العربية كلها وليس جمال عبد الناصر .

والقوى المعادية لحركة القومية العربية تحاول تصويرها دائماً بأنها إمبراطورية لعبد الناصر، وليس ذلك صحيحاً؛ لأن أمل الوحدة العربية بدأ قبل جمال عبد الناصر، وسوف يبقى بعد جمال عبد الناصر .

ولقد كنت أقول لكم دائماً: إن الأمة هى الباقية، وأن أى فرد مهما كان دوره، ومهما بلغ إسهامه فى قضايا وطنه، هو أداة لإرادة شعبية، وليس هو صانع هذه الإرادة الشعبية .

وتطبيقاً لنص المادة ١١٠ من الدستور المؤقت الصادر فى شهر مارس سنة ١٩٦٤ فلقد كلفت زميلى وصديقى وأخى زكريا محيى الدين بأن يتولى منصب رئيس الجمهورية، وأن يعمل بالنصوص الدستورية المقررة لذلك، وبعد هذا القرار فإننى أضع كل ما عندى تحت طلبه، وفى خدمة الظروف الخطيرة التى يجتازها شعبنا .

إننى بذلك لا أصفى الثورة، ولكن الثورة ليست حكراً على جيل واحد من الثوار، وإنى لأعتز بإسهام هذا الجيل من الثوار. لقد حقق جلاء الاستعمار البريطانى، وحقق استقلال مصر، وحدد شخصيتها العربية، وحارب سياسة مناطق النفوذ فى العالم العربى، وقاد الثورة الاجتماعية، وأحدث تحولاً عميقاً فى الواقع المصرى أكد تحقيق سيطرة الشعب على موارد ثروته وعلى ناتج العمل الوطنى، واسترد قناة السويس، ووضع أسس الانطلاق الصناعى فى مصر، وبنى السد العالى ليفرش الخضرة الخصبة على الصحراء المجدبة، ومد شبكات الكهرباء المحركة فوق وادى النيل الشمالى كله، وفجر موارد البترول بعد انتظار طويل. وأهم من ذلك وضع على قيادة العمل السياسى تحالف قوى الشعب العاملة؛ الذى هو المصدر الدائم لقيادات متجددة تحمل أعلام النضال الوطنى والقومى مرحلة بعد مرحلة، وتبنى الاشتراكية، وتحقق وتنتصر .

إن ثقتى غير محدودة بهذا التحالف القائد للعمل الوطنى؛ الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية. إن وحدته وتماسكه، والتفاعل الخلاق داخل إطار هذه الوحدة قادر على أن يصنع بالعمل؛ وبالعمل الجاد، وبالعمل الشاق – كما قلت أكثر من مرة – معجزات ضخمة فى هذا البلد؛ ليكون قوة لنفسه، ولأمته العربية، ولحركة الثورة الوطنية، وللسلام العالمى القائم على العدل .

إن التضحيات التى بذلها شعبنا، وروحه المتوقدة خلال فترة الأزمة، والبطولات المجيدة التى كتبها الضباط والجنود من قواتنا المسلحة بدمائهم؛ سوف تبقى شعلة ضوء لا تنطفئ فى تاريخنا، وإلهاماً عظيماً للمستقبل وآماله الكبار. لقد كان الشعب رائعاً كعادته، أصيلاً كطبيعته، مؤمناً صادقاً مخلصاً .

وكان أفراد قواتنا المسلحة نموذجاً مشرفاً للإنسان العربى فى كل زمان ومكان؛ لقد دافعوا عن حبات الرمال فى الصحراء إلى آخر قطرة من دمهم، وكانوا فى الجو – وبرغم التفوق المعادى – أساطير للبذل وللفداء وللإقدام، والاندفاع الشريف إلى أداء الواجب أنبل ما يكون أداؤه .

إن هذه ساعة للعمل وليست ساعة للحزن، إنه موقف للمثل العليا وليس لأية أنانيات أو مشاعر فردية .

إن قلبى كله معكم، وأريد أن تكون قلوبكم كلها معى، وليكن الله معنا جميعاً؛ أملاً فى قلوبنا وضياءً وهدى .

والسلام عليكم ورحمة الله.

(ملحق رقم 9)

بيان وزير الدفاع الفريق اول عبد الفتاح السيسي في 2013/7/3

«بسم الله الرحمن الرحيم ... شعب مصر العظيم»

إن القوات المسلحة لم يكن فى مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التى استدعت دورها الوطنى، وليس دورها السياسى على أن القوات المسلحة كانت هى بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسى.

ولقد استشعرت القوات المسلحة - انطلاقا من رؤيتها الثاقبة - أن الشعب الذى يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته.. وتلك هى الرسالة التى تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسى آملة وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسؤولية والأمانة

لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهودا مضنية بصورة مباشرة وغير مباشرة لاحتواء الموقف الداخلى وإجراء مصالحة وطنية بين كل القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر 2012.. بدأت بالدعوة لحوار وطنى استجابت له كل القوى السياسية الوطنية وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة فى اللحظات الأخيرة.. ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه.

كما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مرة بعرض تقدير موقف استراتيجى على المستوى الداخلى والخارجى تضمن أهم التحديات والمخاطر التى تواجه الوطن على المستوى الأمنى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى، ورؤية القوات المسلحة بوصفها مؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعى وإزالة أسباب الاحتقان ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.

فى إطار متابعة الأزمة الحالية اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة مع رئيس الجمهورية فى قصر القبة يوم 22 / 6 / 2013 حيث عرضت رأى القيادة العامة ورفضها للإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب المصرى.

ولقد كان الأمل معقودا على وفاق وطنى يضع خارطة مستقبل، ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب بما يحقق طموحه ورجاءه، إلا أن خطاب السيد الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة الـ48 ساعة جاء بما لا يلبى ويتوافق مع مطالب جموع الشعب.. الأمر الذى استوجب من القوات المسلحة استنادا على مسؤوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد.. حيث اتفق

المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصرى قوي ومتماسك لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام وتشتمل هذه الخارطة على الآتى:

-تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.

- يؤدى رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.

- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد

-لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.

- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.

- تشكيل لجنة تضم كل الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذى تم تعطيله مؤقتا.

-مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء فى إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.

-وضع ميثاق شرف إعلامى يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.

-اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب فى مؤسسات الدولة ليكون شريكاً فى القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.

-تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

تهيب القوات المسلحة بالشعب المصرى العظيم بكل أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمى وتجنب العنف الذى يؤدى إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء.. وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أى خروج عن السلمية طبقا للقانون وذلك من منطلق مسؤوليتها الوطنية والتاريخية.

كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاء الشرفاء المخلصين على دورهم الوطنى العظيم وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم.

حفظ الله مصر وشعبها الأبى العظيم.. والسلام عليكم ورحمة الله

وبركاته.

(ملحق رقم 10)

بيان المجلس الأعلي للقوات المسلحة في 2014/1/27

انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فى جلسة طارئة اليوم، الإثنين السابع والعشرين من يناير، 2014م ، حيث استعرض ما تمر به البلاد فى هذه الأوقات التاريخية الحافلة بالأحداث الكبرى.وفي بيان أذاعته القوات المسلحة على التلفزيون المصري، قالت: «قد تابع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيقظة واهتمام ما تجلى على الساحة الوطنية منذ ثورة 25 يناير 2011 وثورة 30 يونيه 2013 والمسئوليات الجسام التى تحملتها قوى الشعب والجيش معا فى خندق واحد، لتحقيق أهدافها المشتركة فى حفظ أمن الوطن واستقراره، وقد استعرض المجلس ما قام به الفريق أول عبدالفتاح السيسي منذ توليه مهام منصبه من أعمال وإنجازات لتطوير القوات المسلحة ورفع كفاءتها القتالية والارتقاء بمهارات أفرادها وشحذ روحهم المعنوية. ولم يكن فى وسع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلا أن يتطلع باحترام وإجلال لرغبة الجماهير العريضة من شعب مصر، العظيم فى ترشيح الفريق أول عبدالفتاح السيسى لرئاسة الجمهورية وهى تعتبره تكليفا والتزاما. ثم استمع المجلس إلى الفريق أول عبدالفتاح السيسى وقدر أن ثقة الجماهير فيه نداء يفترض الاستجابة له فى إطار الاختيار الحر لجماهير الشعب. وقد قرر المجلس أن للفريق أول عبدالفتاح السيسى أن يتصرف وفق ضميره الوطنى ويتحمل مسئولية الواجب الذى نودى إليه، وخاصة وأن الحكم فيه هو صوت جماهير الشعب فى صناديق الاقتراع، وأن المجلس فى كل الأحوال يعتبر أن الإرادة العليا لجماهير الشعب هى الأمر المطاع والواجب النفاذ فى كل الظروف، وفى نهاية الاجتماع تقدم الفريق أول عبدالفتاح السيسى بالشكر والتقدير للمجلس الأعلى وللقوات المسلحة وقيادتها وضباطها وجنودها إذ أنها قدرت الظروف العامة وتركت له حقه فى الاستجابة لنداء الواجب وضرورات الوطن.

(ملحق رقم 11)

إعلان اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ 2014/6/3

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر فوز وزير الدفاع السابق، المشير عبدالفتاح السيسي، بمنصب رئيس الجمهورية، وبنسبة بلغت 96.91 في المائة، من إجمالي الأصوات الصحيحة، مقابل 3.09 في المائة لمنافسه حمدين صباحي.

وقال رئيس لجنة الانتخابات، المستشار أنور العاصي، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته اللجنة مساء الثلاثاء، لإعلان النتائج الرسمية للانتخابات

الرئاسية، إن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت 47.45 في المائة من إجمالي الناخبين المقيدين في كشوف الناخبين.

وأوضح رئيس اللجنة أن عدد من يحق لهم التصويت بلغ 53 مليون و909 آلاف و306 ناخبين، أدلى 318 ألف و33 ناخباً بأصواتهم في الخارج، بينما بلغ عدد من أدلوا بأصواتهم في اللجان الانتخابية بمحافظات الجمهورية، 25 مليون و260 ألف و190 ناخباً.

وأضاف العاصي أن عدد الأصوات الصحيحة بلغ 24 مليون و537 ألف و615 صوتاً، أي ما نسبته 95.93 في المائة من إجمالي أصوات من شاركوا في عمليات التصويت، بينما بلغ عدد الأصوات الباطلة مليوناً و40 ألف و608 صوتاً، بنسبة 4.07 في المائة.

وبالنسبة لعدد الأصوات التي حصل عليها كلا المرشحين، فأكد رئيس لجنة الانتخابات أن السيسي حصل على 23 مليوناً و780 ألفا و104 أصوات، بينما حصل صباحي، زعيم «التيار الشعبي»، على 757 ألفاً و511 صوتاً.

وأشار رئيس لجنة الانتخابات إلى أن اللجنة قررت إعادة فرز سبع لجان فرعية، كما قررت إبطال نتائج تسع لجان أخرى، إما بسبب السماح لوافدين غير مقيدين بكشوف الناخبين بالإدلاء بأصواتهم، أو بسبب عدم تطابق عدد بطاقات التصويت مع العدد المسجل في كشوف الناخبين الحاضرين.

وألمح المستشار العاصي إلى أن تناول وسائل الإعلام لمشكلة تصويت الوافدين، تضمن «إساءات» إلى لجنة الانتخابات، التي أصرت على موقفها، رغم «الكثير من الضغوط» التي تعرضت لها، حرصاً على «تحصين منصب الرئيس»، وعدم إتاحة أي فرصة للطعن على نتائج الانتخابات.

كما أشار إلى ما أثير حول انخفاض نسبة الإقبال على الانتخابات، بقوله إنه تمت زيادة عدد اللجان الفرعية من 13 ألفاً و99 لجنة، إلى 13 ألفاً و899 لجنة فرعية «لاستيعاب الزيادة في أعداد الناخبين، وتيسير عملية التصويت»، الأمر الذي يفسر عدم وجود ازدحام أمام اللجان، بحسب قوله.

وكان الأمين العام للجنة الانتخابات، المستشار عبدالعزيز سالمان، قد استهل المؤتمر الصحفي بالتأكيد على أن الانتخابات التي شهدتها مصر، خلال أيام 26 و27 و28 مايو/ أيار الماضي «غير مسبوقة.. تحكمها المعايير الدولية للاستقرار والنزاهة والتجرد والمهنية.»